



## العلاقة بين القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة وتعديل رأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية الدور الوسيط للتعثر المالى "دليل من الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية"

د/محمود موسى عبد العال

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

### ملخص البحث

استهدف البحث الحالى دراسة وتحليل العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين اثنتين من أهم الخصائص الإدارية وهما: القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة من ناحية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية من ناحية أخرى، مع الأخذ فى الاعتبار التعثر المالى كمتغير وسيط. وباستخدام عدد 419 مشاهدة تخص 79 شركة من الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية أمكن تحليل تقاريرها المالية عن الفترة من 2015 وحتى 2020. ومن خلال تطبيق أسلوب تحليل المسار (Path Analysis). وقد قدمت نتائج البحث أدلة علمية وعملية هامة، لعل من أهمها: أن العلاقة بين الخصائص الإدارية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية تبدو كعلاقة غير مباشرة فقط. إذ ظهرت العلاقة بين القدرة الإدارية (الثقة الإدارية المفرطة) وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية كعلاقة سلبية (إيجابية)، وذلك من خلال التعثر المالى كمتغير وسيط. كما أظهر التحليل الإضافى للبحث نتيجة هامة مفادها وجود علاقة إيجابية غير مباشرة بين الثقة الإدارية المفرطة وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية يتوسط إدارة الأرباح الحقيقية كمتغير وسيط. وبما يشير فى المجلد إلى أن العلاقة بين الخصائص الإدارية والأحكام المهنية لمراقبى الحسابات يجب أن تدرس فى ضوء كل من: منظور الأداء/ الحالة المالية، ومنظور المعلومات. وأن المعلومات بشأن الخصائص الإدارية لعميل المراجعة تقدم محتوى معلوماتى يساهم فى تشكيل الحكم المهنى لمراقب الحسابات.

**الكلمات المفتاحية:** القدرة الإدارية - الثقة الإدارية المفرطة - الإستمرارية - التعثر المالى.

## **The Relationship between Managerial Ability, Managerial Overconfidence and Going-Concern Opinion- The Mediating of Financial Distress “Evidence from Listed Egyptian Industrial Firms”**

### **Abstract**

This research aimed to study the direct and indirect relationship between two of the most important administrative characteristics, namely: managerial ability and managerial overconfidence, and Going-Concern Opinion, through financial distress as a mediate variable. By Using 419 observation which collected from 79 industrial firms that listed on the Egyptian Stock Exchange, it was possible to analyze their financial reports from 2015 to 2020. By applying the path analysis. The results of this research provided an important scientific and practical rustle, the most important of them: that the relationship between administrative characteristics and modified going-concern opinion that appears as an indirect relationship only. There is indirect negative (positive) relationship between managerial ability (managerial overconfidence) and going- concern opinion, financial distress as a mediate variable. The additional analysis of the research also provides an important result that indicate an indirect positive relationship between managerial overconfidence and modified going-concern opinion, via real earning Management as a mediate variable. In general, the relationship between the administrative characteristics and the professional judgments of auditors should be studied through two dimensions:(1) performance/ financial condition perspective, (2) information perspective. Totally, administrative characteristics provide value relevance informational that contributes to assessment the professional judgment.

**Keywords:** Managerial Ability- Managerial Overconfidence-Going-Concern – Financial Distress.

## 1. مقدمة

تقرير المراجعة هو وسيلة توصيل مراقب الحسابات للمنتج النهائي لعملية المراجعة متمثلاً في رأيه الفنى المحايد على القوائم المالية، وتظهر أهميته لكونه يوصل معلومات لها قيمة مضافة بالنسبة لمستخدميه. لأن هذا الرأى من شأنه التأثير على علاقة الشركة بالأطراف الخارجية، حيث يصدر هذا الرأى بواسطة شخص مهنى مستقل محايد يستحوذ على ثقة أصحاب المصالح المهتمين بأمر الشركة. ولذلك بدأ الاهتمام من قبل الجهات التنظيمية والمهنية بالبحث فى سبل تطوير المحتوى الإعلامى لهذا التقرير، وخاصة فى أعقاب الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من إفلاس للعديد من الشركات والتي كانت تقارير المراجعة الخاصة بها تحتوى أراء غير معدلة (نظيف).

وقد أسفر ذلك عن صدور العديد من التعديلات بشأن معايير المراجعة الدولية، ومن أهمها معيار المراجعة الدولى (IAS, 570) والمعدل فى 2015 بعنوان "الإستمارة"<sup>(1)</sup>، ويهدف هذا المعيار إلى توفير إرشادات من شأنها مساعدة مراقبى الحسابات على الوفاء بمسئوليتهم فيما يتعلق بتقييم فرض الإستمرارية. وعلى صعيد آخر، يتعلق بالتأكد على أهمية تقارير المراجعة المعدلة، اشارت نتائج العديد من الدراسات الأكاديمية أيضاً إلى أهمية المحتوى الإعلامى لتقارير المراجعة التى تتضمن أراء معدلة بصفة عامة (حنا، 2018؛ e.g. Chen et al., 2016) وتلك التى تحتوى تقرير معدلة بسبب الإستمرارية تحديداً (يوسف، 2017؛ e.g. Muñoz-Izquierdo et al., 2017؛ Gutierrez et al., 2020؛ al., 2019).

ونتيجة لما سبق ذكره، بشأن أهمية المحتوى الإعلامى لتقارير المراجعة المعدلة، بدأت الدراسات الأكاديمية فى البحث فى محددات اصدار تقارير المراجعة المعدلة، فمنها ما أشار إلى أن خصائص مراقب الحسابات كحجم مكتب المراجعة ودرجة التخصص الصناعى محددات جوهرية فى هذا الصدد (Johl et al., 2007; Satria et al., 2018). والبعض الآخر أكدوا على وجود علاقة بين جودة التقارير المالية لعمل المراجعة واحتمال اصدار مراقبى الحسابات لتقارير مراجعة تتضمن أراء معدلة (Chen et al., 2001; Abernathy et al., 2019; Shuraki et al., 2021).

(1) المعيار الدولى (IAS, 570) والمعدل فى 2015، يناظره معيار المراجعة المصرى رقم (570) بعنوان "الإستمارة"، ولكن معيار المراجعة المصرى الذى صدر بموجب قرار وزير الاستثمار رقم (116) لسنة 2008، ولم يتم تعديله ليتوافق مع التعديل الذى أدخل على معيار المراجعة الدولى فى عام 2015، ويخرج هذا عن نطاق البحث. إذ أن كلا المعيارين يتطلب من مراقب الحسابات الإشارة إلى الأمور التى تثير الشك فى الإستمرارية بغض النظر عن مكان وعنوان الفقرة التى يتم من خلالها الإفصاح عن ذلك بتقرير المراجعة السنوى.

فى حين ركز الجانب الأكبر من الدراسات على الحالة المالية لعميل المراجعة كمحدد جوهرى لإصدار تقرير المراجعة وخاصة المعدل منها بسبب الشك فى الإستمرارية؛ حيث أن الشركات تواجه مشاكل مالية متمثلة فى انخفاض الربحية وزيادة معدلات الرفع المالى كان الأكثر احتمالاً للحصول على تقارير معدلة (e.g, Suroto and Kusuma, 2017; Satria et al., 2018; Widoretno, 2019).

ومؤخرًا ونتيجة لما أكدته معيار المراجعة الدولى (570) بشأن ضرورة قيام مراقبى الحسابات بتقييم خطط الإدارة وإجراءاتها المستقبلية؛ اتجه عدد محدود من الباحثين نحو اختبار العلاقة بين الخصائص الإدارية واحتمال اصدار مراقبى الحسابات لتقارير مراجعة معدلة بسبب الإستمرارية. وذلك استنادًا إلى مفاهيم نظرية الصفوف العليا (Upper Echelons Theory)، حيث أن خبرات ومعتقدات وقيم المديرين التنفيذيين تعتبر محددًا جوهريًا فى تقييمهم للمواقف التى يواجهونها؛ وبالتالي فهى تؤثر فى خياراتهم وقراراتهم الاستراتيجية. إذ أشار البعض إلى أن الشركات التى تدار بواسطة من يتصفون بزيادة القدرة الإدارية كانت أقل احتمالاً للحصول على تقارير معدلة بسبب الإستمرارية وبما يعكس علاقة سلبية بينهما (Krishnan and Wang, 2015; Berglund et al., 2018)، فى حين أشار آخرون إلى أن الثقة الإدارية المفرطة أحد محددات حصول عميل المراجعة على تقارير معدلة بسبب الإستمرارية، وبما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بينهما (Ji and Lee, 2015; Kim, 2016; Seputra, 2020).

ويعتبر البحث الحالى بمثابة امتدادًا للبحوث المحاسبية فى هذا الصدد، حيث اهتمت أغلب البحوث التى أجريت فى البيئة المصرية باختبار العلاقة بين الخصائص الإدارية وجودة التقارير المالية من ناحية أخرى (Zaher, 2019؛ الإسداوى و بلال، 2020؛ عيسى وحشاد، 2021)، فى حين تناول البعض العلاقة بين الخصائص الإدارية وأتعاب المراجعة (على، 2021؛ يوسف، 2021)، فى حين توجد ندرة ملموسة فى البحوث المصرية فيما يتعلق بدراسة وتحديد طبيعة العلاقة بين الخصائص الإدارية وطبيعة مخرجات عملية المراجعة وتحديدًا نوع الرأى المهنى لمراقب الحسابات. وعلى صعيد آخر ونتيجة لما أكدته الدراسات السابقة بشأن الحالة المالية لعميل المراجعة والتي قد تبدو كانعكاس للخصائص الإدارية من ناحية، وهى أيضًا -الحالة المالية- محددًا جوهريًا لإصدار تقارير المراجعة المعدلة بسبب الإستمرارية؛ يمتد البحث ليشمل اختبار وتحليل دور التعثر المالى كمتغير وسيط فى تفسير العلاقة بين الخصائص الإدارية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية.

وفى ضوء ما سبق عرضه، تتلخص مشكلة البحث فى الإجابة نظريًا وتجريبًا على التساؤلات البحثية التالية:

- هل الخصائص الإدارية - القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة - تقدم محتوى معلوماتيا لمراقب الحسابات يساهم فى تشكيل حكمه المهني بشأن الإستمرارية؟
- ما هى طبيعة العلاقة بين كلٍ من القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة، وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية؟
- هل يتوسط التعثر المالى لعميل المراجعة العلاقة بين كلٍ من القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة من جهة، وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية من جهة أخرى؟

ومن خلال الإجابة على التساؤلات البحثية السابقة يحقق البحث أهدافه ودوافعه، والمتمثلة فى الاختبار العملى لطبيعة العلاقة بين الخصائص الإدارية ممثلة فى القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة من ناحية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية من ناحية أخرى، وعلى أن يتم تحليل واختبار العلاقة بينهما فى ضوء التعثر المالى كمتغير بسيط، وبصورة تمكن من اختبار العلاقة المباشرة وغير المباشرة بينهما، كما يمتد البحث ليشمل بعض محددات تعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية بخلاف متغيرات البحث الأساسية وهى: حجم الشركة وعمرها وحجم مكتب المراجعة وإدارة الأرباح. ولتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه عمليًا قام الباحث باستخدام عينة من الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية.

وتتبع أهمية البحث أكاديميًا؛ لكونه يعد امتدادًا للبحوث المحاسبية التى تناولت محددات تعديل الرأى المهني لمراقب الحسابات بخلاف الخصائص التشغيلية لعميل المراجعة والمعلومات المالية المتضمنة بالتقارير المالية. بل والأهم من ذلك فهو يتعرض للخصائص الإدارية التى تناولتها الدراسات المحاسبية مؤخرًا كبعد مؤثر فى بيئة اعداد التقارير المالية. كما تتبع أهمية البحث عمليًا، فى أنه يوفر أدلة بشأن أهمية أن يأخذ مراقبو الحسابات فى الاعتبار الخصائص الإدارية وهم بصدد تقييم مخاطر المراجعة من ناحية، وفى المرحلة النهائية التى تتعلق بتقييم النتائج وإصدار رأى فنى مهني محايد بشأن التقارير المالية للشركة وقدرتها على الاستمرار مستقبلاً. ومن ثمّ فدراسة واختبار محددات اصدار مراقبى الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية بات أمرًا هامًا ليس فقط من منظور مراقبى الحسابات ولكن لأهمية الأمر ذاته بالنسبة لمستخدمى التقارير المالية.

وبالرغم من كثرة دوافع البحث، والتي من أهمها اختبار فروضه عملياً وتضييق الفجوة البحثية في هذا المجال؛ إلا أن من **حدود البحث** اقتصره على اختبار العلاقات محل الدراسة باستخدام عينة من الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية دون غيرها من الشركات؛ حيث يتطلب قياس الخصائص الإدارية وهي المتغير الرئيسى محل الدراسة ضرورة تحقيق التجانس قدر الأمكان بين مفردات العينة. كما يقتصر البحث على اختبار العلاقة بين الخصائص الإدارية وتعديل مراقب الحسابات لرأيه المهني في سياق مراجعتهم للقوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة فقط. كما تقتصر الحدود الزمنية للبحث عن الفترة المالية المنتهية في 2015 وحتى 2020.

وحتى يتم تحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته وفي ضوء حدوده، سيتم تنظيم المتبقى من البحث ليشمل في **القسم الثاني** منه: الخصائص الإدارية، ومن خلاله يقوم الباحث باستقراء للمفاهيم ذات الصلة بكل من القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة والنظريات الداعمة لهما من منظور محاسبي. بينما يتناول **القسم الثالث**، تقييم الخصائص الإدارية من منظور مراقب الحسابات من خلال استقراء الدراسات السابقة ذات الصلة، وعلى أن تنتهي فروعيات هذا القسم باشتقاق فروض البحث. ويتضمن **القسم الرابع**، منهجية البحث، حيث يقدم الباحث من خلاله وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى النماذج والأساليب الاحصائية المستخدمة، وكيفية قياس المتغيرات، والاحصاءات الوصفية. وقد خُصص **القسم الخامس** من البحث لاختبار فروضه تجريبياً باستخدام بيانات فعلية أمكن الحصول عليها من خلال تحليل التقارير المالية لعينة من الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية. وأخيراً، يعرض الباحث في **القسم السادس** والأخير من البحث ملخصاً لأهم نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحوث المستقبلية.

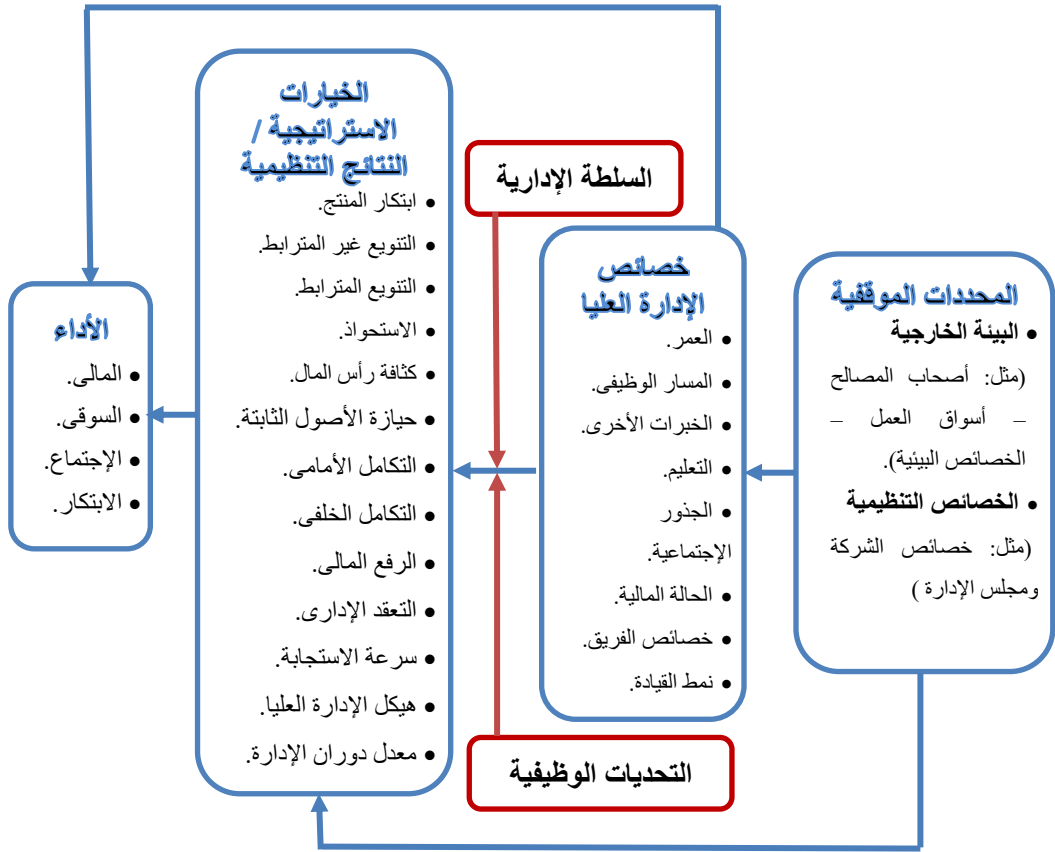
## 2. القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة من منظور محاسبي

قدمت نظرية الصفوف العليا (**Upper Echelons Theory**) بواسطة Hambrick and Mason في عام 1984، وهي تستند إلى فرضية أساسية مفادها أن خبرات ومعتقدات وقيم المديرين التنفيذيين محدد جوهرى في تقييمهم للمواقف التي يواجهونها؛ وبالتالي فهي تؤثر في خياراتهم وقراراتهم الاستراتيجية؛ ومن ثمَّ فإنَّ خصائص المديرين يمكن أن تقدم لنا تفسيرات ملائمة لطبيعة الأداء في الأجلين القصير والطويل. ومنذ ذلك التاريخ اتجهت العديد من الدراسات وخاصة في مجالات الإدارة والتمويل للبحث في محددات الخصائص الإدارية وانعكاساتها على التوجهات والخيارات الاستراتيجية ونتائج الأعمال. وفي الأونة الأخيرة بدأ الاهتمام بالخصائص الإدارية من

قبل الباحثين في مجال المحاسبة، حيث تمثل السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركة -سواء كانت تتعلق باعتباريات القياس أو الإفصاح المحاسبى- أحد الخيارات الاستراتيجية للإدارة التنفيذية.

ويوضح الشكل رقم (1) الإطار المفاهيمى لنظرية الصفوف العليا والذي خلص إليه Hiebl (2014). وفى ضوء هذا الإطار فان الخصائص الإدارية تعد محددًا جوهريًا للتنبؤ بالخيارات الاستراتيجية (النتائج التنظيمية)، وكلاهما يتأثر أيضًا بالظروف الموقفية سواء أرتبطت بالبيئة الخارجية أو بالخصائص التشغيلية للشركة ذاتها، وفى الوقت نفسه تؤثر الخصائص الإدارية على الأداء بصورة مباشرة من ناحية وبصورة غير مباشرة، من خلال تأثيرها على الخيارات الاستراتيجية من ناحية أخرى. كما أمتد الإطار ليشمل اثنين من العوامل الوسيطة والتي تؤثر فى العلاقة بين الخصائص الإدارية والخيارات الاستراتيجية، وهما: (1) السلطة الإدارية التى يتمتع بها المدبرون فيما يتعلق باتخاذ الخيارات الاستراتيجية و(2) التحديات الوظيفية التى تواجههم فى سبيل اتخاذهم لتلك الخيارات. وبذلك تُعد الخصائص الإدارية عاملاً مؤثرًا فى النتائج التنظيمية كلما زادت السلطة الإدارية وتعددت التحديات الوظيفية.

ويشتمل الإطار الوارد بالشكل رقم (1) على العديد من الخصائص الإدارية، والتى من شأنها التأثير على النتائج التنظيمية والتى بدورها تؤثر فى أداء الشركة وقدرتها على تحقيق المزايا التنافسية. وتشمل تلك الخصائص كل من: العمر والخبرة ومستوى التعليم والنوع وغيرها من الخصائص الفردية الأخرى، وقد تناوتها الدراسات السابقة بالاختبار فى ضوء اتجاهات بحثية مختلفة ومتنوعة (e.g. Ge et al., 2011; Dejong and Ling, 2013). ومؤخرًا اتجهت البحوث فى مجالات الإدارة والمحاسبة والتمويل نحو دراسة انعكاسات تلك الخصائص من خلال مقاييس مركبة تعكس توجهات الإدارة واستعدادتها لقبول وتحمل المخاطر التى أصبحت جوهر بيئة الأعمال فى الأونة الأخيرة. وبدأ التفكير فى مقاييس مركبة يمكن من خلالها قياس فعالية الإدارة التنفيذية وقدرتها على اتخاذ قرارات أكثر تعقيدًا وتحمل تبعاتها. وأهم تلك الخصائص وأكثرها تناول فى البحوث المحاسبية فى الأونة الأخيرة كل من: القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة. وهما يشكلان محور اهتمام البحث الحالى، ولذلك يتعين التعرف على ماهية تلك الخصائص.



شكل 1: الإطار المفاهيمي لنظرية الصفوف العليا

المصدر: (Hiebl, 2014, p. 225)<sup>(2)</sup>

(2) هذا الإطار قدمته دراسة Hiebl (2014) استنادًا إلى ما ورد بالدراسات التالية:

- Carpenter, A., Geletkanycz, A., and Sanders, G. (2004). Upper echelons research revisited: Antecedents, elements, and consequences of top management team composition. *Journal of Management*, 30(6), 749–778.
- Hambrick, C. (2007). Upper echelons theory: An update. *Academy of Management Review*, 32(2), 334–343.
- Hambrick, C., and Mason, A. (1984). Upper echelons: The organization as a reflection of its top managers. *Academy of Management Review*, 9(2), 193–206.
- Waldman, A., Javidan, M., and Varella, P. (2004). Charismatic leadership at the strategic level: A new application of upper echelons theory. *The Leadership Quarterly*, 15(3), 355–380.



وفيما يتعلق بالقدرة الإدارية فقد عرفها (Demerjian et al. (2012) على أنها: "انعكاس لمستوى كفاءة المديرين في استخدام الموارد المتاحة للشركة في تحقيق إيرادات"، وبذلك تعكس القدرة الإدارية جزء من الكفاءة الكلية للشركة. وتناول (Choi et al. (2015) القدرة الإدارية من منظور تشغيلي، فهي تعكس قدرة المديرين التنفيذيين على تحقيق أرباح من خلال اتخاذ قرارات استثمارية وتشغيلية ملائمة من شأنها تحقيق الاستغلال الأمثل والفعال لموارد الشركة، وبما يمكن من تعظيم الإيرادات أو/ و خفض التكلفة، فكلهما يحسن من ربحية الشركة. في حين اشار آخرون إلى أن القدرة الإدارية تكون انعكاس لتفاعل مجموعة من الخصائص التي يتصف بها المدير الناجح، ومنها: الموهبة والمهارات الشخصية والخبرة العملية والعمر والمستوى التعليمي، والتي تمكنه من فهم الظروف الاقتصادية المحيطة بالشركة وبصورة تمكن من اتخاذ قرارات تساهم في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وبهدف تعظيم قيمة الشركة وتحقيق العديد من المزايا التنافسية (مليجي، 2019؛ على، 2021).

**ويخلص الباحث إلى أن القدرة الإدارية ما هي إلا محصلة لتضافر مجموعة المعارف والمهارات المتضمنة داخل المدير مع الخبرات المكتسبة في مجال العمل، وتظهر نتائجها في صورة قرارات إدارية تعكس استغلال أمثل لموارد الشركة في ظل الظروف البيئية المحيطة، ينتج عنها تحسناً ملحوظاً في الأدائين التشغيلي والمالي للشركة. وبالتالي فهي بمثابة محددًا جوهريًا لنجاح الشركة وقدرتها على تحقيق العديد من المزايا التنافسية وبما يمكن من دعم قدرة الشركة على تحقيق الاستدامة في ظل بيئة الأعمال في الأونة الأخيرة. إذ يكون للقدرة الإدارية دور في زيادة كفاءة القرارات الاستثمارية (Lee et al., 2018)، وكذلك تخفيض تكاليف الاقتراض والحد من شروط المديونية؛ نتيجة لزيادة ثقة المقرضين في المديرين أصحاب القدرات الإدارية العالية (Petkevich and Prevost, 2018).**

وتناولت الكتابات، خاصة في مجال التمويل بعدًا مغايرًا يعكس جانب آخر من خصائص الإدارة التنفيذية وتوجهاتها ويؤثر بصورة كبيرة على قراراتها، وهو **الثقة الإدارية المفرطة**، والتي عرفها (Schrand and Zechman, 2008) على أنها: "اعتقاد غير واقعي (مبالغ فيه) بشأن نتائج غير مؤكدة، وذلك نتيجة للتقليل من احتمالات حدوث نتائج سلبية مستقبلية". وقد يتسبب ذلك في شعور المديرين بتقاؤل غير واقعي محفوف بدرجة عالية من المخاطر بشأن أداء الشركة المستقبلي. ويُنظر إلى المدير المفرط في الثقة على أنه المدير الذي يببالغ بشكل منهجي في تقدير العوائد المستقبلية بشأن المشروعات الجديدة، أما من خلال المبالغة في تقدير احتمالات حدوث

وتأثير النتائج الجيدة أو عن طريق التقليل من احتمالات حدوث وتأثير الأحداث السلبية أو كلاهما معاً (Malmendier and Tata, 2005). وتعكس الثقة الإدارية المفرطة عدة أبعاد ترتبط بشخصية المديرين، منها: التفاؤل (Optimism) ويحدث عندما يكون المديرين أكثر تفاؤلاً بشأن المخاطر المحيطة، والتحيز الذاتي (Self-enhancement Biases) وبموجبه يعتقد المديرين بأنهم أكثر قدرة على السيطرة على الأحداث المحيطة، والمبالغة (Overestimation) وهى ترتبط بالتقديرات المبالغ فيها بشأن الأداء المستقبلي (Fellner and Krügel, 2012). فى حين يرى البعض بأن الثقة الإدارية المفرطة ما هى إلا انعكاس للنرجسية (Narcissism) باعتبارها صفة شخصية سلوكية (Johnson et al., 2013).

**ويخلص الباحث إلى أن الثقة الإدارية المفرطة ما هى إلا نمط سلوكى يستند إلى توقعات أكثر تفاؤلاً من قبل الإدارة، خاصة فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة وكذلك تأثيرها على أداء الشركة فى الفترات المستقبلية، ويكون لهذا النمط انعكاس على قرارات المديرين الاستراتيجية والتشغيلية، خاصة قرارات الاستثمار والتمويل. إذ يتجه المديرين المفرطون فى الثقة إلى التوسع فى الانفاق الاستثمارى كثيف رأس المال (Ben-David et al., 2007)، ويكونون أكثر ميلاً للاعتماد على مصادر التمويل الخارجية (الديون) (Zaher, 2019). وبصفة عامة لا يمكن تجاهل الآثار المحاسبية والمهنية لكل من القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة، كما يتضح تفصيلاً فى فرعيات البحث التالية.**

### 3- القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة من منظور مهني

فى ضوء الإطار المفاهيمي لنظرية الصفوف العليا، والذي سبق وعرضه الباحث بصورة مختصرة فى الفرعية السابقة، يخلص الباحث إلى نتيجة هامة تفيد بأن الخصائص الإدارية - ممثلة فى القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة- حتماً ستكون محل اهتمام مراقب الحسابات عبر المراحل المختلفة لعملية المراجعة -بداية من تخطيط إجراءاتها ومروراً بتنفيذها ميدانياً إلى أن تنتهى بإصداره لرأى فنى محايد بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية- وذلك لعدة أسباب، لعل من أهمها: (1) أن هيكل الرقابة داخل الشركة، والذي يعد نظام المعلومات المحاسبى وما ينتج من معلومات، جزء هاماً منه؛ يعتبر أحد الخيارات الاستراتيجية للإدارة العليا. (2) أن جانب كبير من الخيارات الاستراتيجية (مثل: الرفع المالى - كثافة رأس المال - سياسات الاستحواذ .... وغيرها)؛ ستكون محل اهتمام وتقييم من قبل مراقب الحسابات، وأخيراً (3) فالأداء بكل أبعاده (المالى والسوقى والإجتماعى والبيئى ... ) سوف يكون أيضاً محل تقييم من قبل مراقب الحسابات. وبالتالي فدراسة

الخصائص الإدارية والتعرف على تبعاتها بالنسبة لمراقب الحسابات وبدائل رأيه المهني، تعتبر أمراً هاماً ويتعين التعرض لها بشئ من التفصيل، وذلك تمهيداً لاشتقاق فروض البحث وذلك على النحو الوارد بالفرعيات التالية.

### 3-1 العلاقة بين الخصائص الإدارية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية

يعتقد الباحث بأن الخصائص الإدارية والمتمثلة في كلٍ من القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة قد تشكلان محددتين جوهريين لإصدار مراقبي الحسابات لرأى معدل بصفة عامة، وبسبب الإستمرارية على وجه الخصوص، وذلك لسببين رئيسيين، **أولهما:** أن القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة من شأنهما التأثير في مستوى وطبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة والتي يحتمل مواجهتها مستقبلاً، فقد يترتب على الثقة الإدارية المفرطة زيادة مستويات الخطر عن الحدود المقبولة (Johnson et al., 2013)، وهذا بدوره سيؤثر سلباً على تقييم مراقب الحسابات لمخاطر التحريفات الجوهرية من ناحية وقدرة الشركة على الإستمرار من ناحية أخرى وكلاهما قد يكون سبباً لتعديل رأى مراقب الحسابات، والعكس صحيح أيضاً، حيث يرتبط بزيادة القدرة الإدارية انخفاض مستويات مخاطر فشل الأعمال (Krishnan and Wang, 2015).

**وثانيهما:** أن كلٍ من القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة بمثابة محددتين جوهريين لطبيعة خطط وتوجهات الشركة المستقبلية والتي تصاغ في ظل توقعات وتنبؤات الإدارة وأهدافها المستقبلية. فقد يتخذ المديرون الذين يتصفون بالثقة الإدارية المفرطة قرارات استثمارية متحيز وغير ملائمة أحياناً (Kim, 2016)، وفي الوقت نفسه تقود الثقة الإدارية المفرطة إلى تبني سياسات استثمارية وتمويلية أكثر تكلفة إذا ما قورنت بسياسات الشركة في ظل الظروف العادية. وهذا بدوره يمد المديرون بدوافع أكبر لإدارة الأرباح خوفاً من التأثير السلبي على السمعة، ونتيجة لذلك يتجه مراقبو الحسابات إلى زيادة نطاق عملية المراجعة وذلك سعياً لاكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية؛ ومن ثمّ تزيد احتمالات إصدار مراقبي الحسابات لرأى معدل بشأن القوائم المالية في حال زيادة مخاطر عملية المراجعة.

وعلى صعيدٍ آخر، ولتأكيد ما طرحه الباحث من أسباب، والتي من شأنها تفسير العلاقة المحتملة بين الخصائص الإدارية وطبيعة الحكم المهني لمراقب الحسابات. أكدت معايير المراجعة المصرية في جوانب كثيرة منها على أهمية أن يأخذ مراقبي الحسابات في الاعتبار طبيعة خطط

الإدارة وتواجهتها المستقبلية. ففي ضوء ما ورد بمعيار المراجعة المصري (315) - والذي يتناول اعتبارات تفهم مراقب الحسابات للمنشأة وبيئتها بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية- يتشكل فهم مراقب الحسابات من خلال ألامه ودراسته للعديد من الجوانب منها: الأهداف والاستراتيجيات وما يرتبط بها من مخاطر للنشاط، والتي يمكن أن ينتج عنها تحريفات هامة ومؤثرة فى القوائم المالية. إذ تقوم الشركة بإدارة أنشطتها فى سياق العديد من العوامل منها عوامل داخلية وأخرى خارجية. وفى ضوء ذلك يظهر دور الإدارة التنفيذية فى صياغة الأهداف والخطط العامة للشركة، وتحديد الخيارات الاستراتيجية الملائمة والتي يمكن من خلالها تحقيق تلك الخطط. وقد تظهر مخاطر النشاط كنتيجة لوجود الظروف والأحداث التي تؤثر سلبًا على تنفيذ تلك الاستراتيجيات من ناحية، أو نتيجة لتبنى الإدارة لأهداف واستراتيجيات غير مناسبة من ناحية أخرى، وغالبًا ما يكون لمخاطر النشاط نتائج مالية، وتظهر تبعاتها فى القوائم المالية للشركة. وللتأكيد أيضًا على أهمية تقييم مراقب الحسابات لخطط واستراتيجيات الإدارة.

وفى ذات السياق وفى ضوء ما ورد بمعيار المراجعة المصري (570) - والذي يتناول إرشادات تتعلق بتقييم مراقب الحسابات لمدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية - يتعين على مراقب الحسابات فى حالة وجود شك فى قدرة الشركة على الاستمرار لفترة معقولة فى المستقبل تجميع وفحص وتقييم خطط الإدارة وإجراءاتها المستقبلية للتغلب على أو تخفيف حدة الظروف التي من شأنها التأثير سلبًا على قدرة الشركة على الاستمرار فى المستقبل. إذ يوفر المعيار إطارًا من خطوتين للحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الإستمرارية؛ حيث تتطلب الخطوة الأولى من مراقب الحسابات تجميع وتقييم معلومات حول مدى ملاءمة كلٍ من: الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لإعداد هذا التقييم، والافتراضات الأساسية التي استند إليها هذا التقييم، وأخيرًا مدى كفاية الإفصاح بشأن تطبيق فرض الاستمرار وذلك من خلال تطبيقه إجراءات المراجعة ميدانيًا. وإذا أثارت تلك المعلومات شكوكًا جوهرية بشأن عدم قدرة الشركة على الاستمرار فى المستقبل؛ ينتقل مراقب الحسابات إلى الخطوة الثانية؛ حيث يقوم مراقب الحسابات بالعديد من الإجراءات أهمها:

- فحص خطة الإدارة وإجراءاتها المستقبلية بناء على تقييمها لفرض الإستمرارية.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتأكيد أو استبعاد الشك فى قدرة الشركة على الاستمرار، وعلى أن يشمل ذلك تقييم لمدى فاعلية خطط الإدارة وأية عوامل مخففة أخرى.
- الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة عن خططها وإجراءاتها المستقبلية.

وبنهاية الخطوة الثانية يظهر الحكم المهني لمراقب الحسابات فى ضوء أحد بديلين، أولهما: اصدار رأى غير معدل (نظيف)، وذلك فى حالة ما إذا كانت خطط الإدارة المستقبلية ملائمة ومعقولة ويمكن من خلالها الحد من الشك المهني بشأن الإستمرارية ولم تخرج الإدارة عن مبدأ الإفصاح الكافى. وثانيهما: اصدار رأى معدل بالإستمرارية، حال خروج الإدارة على مبدأ الإفصاح الكافى وكانت شكوك مراقب الحسابات بشأن عدم قدرة الشركة على الاستمرار ما تزال قائمة، وفى هذه الحالة يتعين عليه إضافة فقرة بتقريره يشير من خلالها إلى الشك المهني من جانبه بشأن قدرة الشركة على الاستمرار فى المستقبل.

**ويخلص الباحث** مما سبق إلى أن الخصائص الإدارية والتي تشمل كل من: القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة يجب أن تؤخذ فى الاعتبار من قبل مراقب الحسابات وهو بصدد تكوين حكمه المهني بصفة عامة، وحكمه المهني بشأن الإستمرارية على وجه الخصوص. والمبرر فى ذلك أن كل من طبيعة المخاطر التي تواجه العميل وخططه المستقبلية بشأن التعامل معها سوف تكون محل اهتمام وتقييم من قبل مراقب الحسابات فى كافة مراحل عملية المراجعة، وكلاهما يتأثر بخصائص الإدارة ودوافعها. بالإضافة لذلك فتقييم مراقب الحسابات لأدلة المراجعة المقدمة من الإدارة حتماً سيتأثر بمستوى تقييمه للخصائص الإدارية بصفة عامة، والثقة الإدارية المفرطة بصفة خاصة، وبالتالي تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة يكون فى ضوء تقييم مراقب الحسابات للخصائص الإدارية. وفى ضوء ذلك يمكن للباحث اشتقاق فروض البحث التي تعكس العلاقة المحتملة بين كل من القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة من ناحية وطبيعة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الإستمرارية من ناحية أخرى، وذلك على النحو الوارد فى الفرعيتين التاليتين.

### 3-1-1 تحليل العلاقة بين القدرة الإدارية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية

#### واشتقاق الفرض الأول

بالرغم مما أكدته الدراسات بشأن دور المديرين التنفيذيين فى اختيار وتنفيذ الخطط الاستراتيجية؛ والتي من شأنها مساعدة الشركة فى تجنب والحد من مخاطر النشاط والتقليل من تأثيرتها السلبية فى حال حدوثها (Hambrick and Mason, 1984; Johnson et al., 2013). هذا بالإضافة إلى توقعات الباحث فى هذا الصدد أيضاً؛ إلا أن الدراسات التي تناولت طبيعة العلاقة بين القدرة الإدارية وطبيعة الأحكام المهنية لمراقبى الحسابات كان محدودة نسبياً. ومنها دراسة (Krishnan and Wang 2015) وقد جاءت نتائجها لتشير إلى انخفاض احتمال اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بشأن الإستمرارية فى ظل زيادة القدرة الإدارية، ومبررهم فى ذلك أن المديرين ذوى

القدرة الإدارية العالية لهم دور فى الحد من مخاطر الأعمال بصفة عامة، وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من مخاطر الارتباط بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة. وأكدت دراسة Berglund et al. (2018) نفس النتيجة بشأن وجود علاقة سلبية بين القدرة الإدارية واحتمال حصول عميل المراجعة على رأى معدل بسبب الإستمرارية، كما امتدت الدراسة الأخيرة لاختبار العلاقة بين القدرة الإدارية ودقة أحكام مراقبى الحسابات بشأن الإستمرارية، وتوصلت إلى أنه فى ظل زيادة القدرة الإدارية تزيد احتمالات حدوث مخاطر من النوع الثانى (قبول خاطئ) وتقل احتمالات حدوث مخاطر من النوع الأول (رفض خاطئ)، وتشير النتيجة السابقة إلى تقييم إيجابى من قبل مراقبى الحسابات للقدرة الإدارية. وتناولت دراسة Ma et al. (2019) خاصية هامة من الخصائص الإدارية، والتي تشكل جانباً كبيراً من القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين؛ ألا وهى الخبرة الأكاديمية. وباستخدام عينة من الشركات الصينية جاءت الدراسة بنتيجة مفادها أن الشركات التى تدار بواسطة أشخاص يمتلكون الخبرة الأكاديمية أقل احتمالاً للحصول على تقرير مراجعة معدلة، ومبررهم فى ذلك أن الخبرة الأكاديمية أحد محددات جودة التقارير المالية. وفى ذات السياق توصلت دراسة Omer et al. (2020) إلى وجود علاقة سلبية بين فعالية مجلس الإدارة واحتمال حصول الشركة على رأى معدل.

**ويخلص الباحث** مما سبق إلى أن القدرة الإدارية محدد جوهرى لمقدرة الشركة على مواجهة والتعامل مع مخاطر النشاط، وبالتالي يتعين على مراقبى الحسابات أن يؤخذوا فى اعتبارهم خصائص الإدارة التنفيذية، بما فى ذلك القدرة الإدارية، ليس فى مرحلة تخطيط إجراءات المراجعة فحسب ولكن عند تقييمهم لخطط الإدارة المستقبلية وهو ما اشارت إليه معايير المراجعة ذات الصلة. وفى ضوء ذلك يعتقد الباحث بأن القدرة الإدارية قد يكون لها دور فى تفسير نوع الرأى المهنى لمراقبى الحسابات. ونتيجة لما أكدته الدراسات السابقة بشأن دور المديرين الذين يتصفون بزيادة القدرة الإدارية فى تبنى الخطط الاستراتيجية الملائمة والتي من شأنها مساعدة الشركة فى تجنب والحد من مخاطر النشاط قد الأمكان، وهذا بدوره سيؤدى إلى انخفاض احتمالات اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بشأن القوائم المالية. هذا بالإضافة إلى أن بقاء الشركة وقدرتها على الاستمرار مستقبلاً يرتبط بقدرة الإدارة على اتخاذ القرارات اللازمة والملائمة لذلك، وبالتالي تنخفض احتمالات حصول الشركات التى تتصف بزيادة القدرة الإدارية على أراء معدلة تتعلق بمشاكل فى الإستمرارية. وفى ضوء ذلك يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث على النحو التالى:

**الفرض الأول:** توجد علاقة سلبية مباشرة بين القدرة الإدارية لعميل المراجعة واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الاستمرارية، فى الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية.

### 3-1-2 تحليل العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية واشتقاق الفرض الثانى

واحد من أهم أدوار الإدارة التنفيذية هو التنبؤ بمستقبل الشركة واستخدام تلك التنبؤات فى رسم السياسات العامة والخطط المستقبلية. وفى الوقت نفسه يترتب على الثقة الإدارية المفرطة تحيز مبالغ فيه من قبل المديرين التنفيذيين بشأن تقديراتهم المستقبلية، وهذا بدوره قد يؤثر سلبًا على سياسات الشركة وخططها المستقبلية. وأحد أهم تلك النتائج السلبية يتمثل فى زيادة حجم الاستثمار غير الكفء جراء زيادة الثقة الإدارية (Lai et al., 2017). فى حين يرى البعض بأن الثقة الإدارية المفرطة ما هى إلا انعكاس للنرجسية (Narcissism) باعتبارها صفة شخصية سلوكية (Johnson et al., 2013)، وأن تلك الصفة قد يكون لها تأثير سلبى على أداء الشركة (Chatterjee and Hambrick, 2011)، وليس هذا فحسب؛ بل ترتبط باستعداد أكبر من قبل الإدارة نحو ارتكاب الغش، وبالتالي يتجه مراقبو الحسابات لتقييم مخاطر الغش بصورة أعلى نتيجة لإدراكهم وشعورهم بنرجسية الإدارة (Johnson et al., 2013). وأكد على ذلك (Judd et al., 2017) حين أشارو إلى وجود علاقة إيجابية بين النرجسية وأتعب المراجعة ويرجع ذلك إلى أن زيادة النرجسية يرتبط بزيادة كلٍ من مخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة وكلاهما يترتب عليها ضرورة بذل مزيد من الجهد من قبل مراقب الحسابات وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة أتعب المراجعة.

وفى ذات السياق وبشأن طبيعة العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وبدائل رأى مراقبى الحسابات. قدمت دراسة (Ji and Lee, 2015) أدلة مبدئية بشأن وجود علاقة إيجابية بين الثقة الإدارية المفرطة واصدار مراقبى الحسابات لرأى معدل بشأن الإستمرارية. ذلك لأن مراقبى الحسابات يكون إدراكهم سلبياً بشأن الثقة الإدارية المفرطة وأن هذه الثقة أحد محددات تعديل رأى مراقب الحسابات. كما أكدت دراسة (Kim, 2016) على وجود علاقة إيجابية بين الثقة الإدارية المفرطة واحتمال حصول الشركة على رأى معدل بسبب الإستمرارية، لأن مراقب الحسابات وهو بصدد إصدار حكمه المهنى بشأن الإستمرارية يأخذ فى الاعتبار أداء الشركة فى الفترات المستقبلية، وأن أغلب مراقبى الحسابات يقيمون الثقة الإدارية المفرطة من منظور سلبى، وبالتالي فأداء الشركة وخططها المستقبلية سوف تتأثر سلبًا جراء زيادة الثقة الإدارية. وباستخدام عينة من الشركات الأندونيسية جاءت دراسة (Seputra, 2020) بنتيجة مماثلة لما أشارت إليه الدراستان السابقتان، مفادها وجود زيادة فى شكوك مراقبى الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار فى ظل زيادة الثقة الإدارية، وبما يعكس علاقة إيجابية بين الثقة الإدارية المفرطة واحتمال اصدار مراقبى الحسابات لرأى معدل. وبشكل عام أظهرت نتائج الدراسة أن الثقة الإدارية المفرطة تؤثر على سلوك التقارير المالية، حيث

تخفّض جودة التقارير المالية، نتيجة لزيادة ممارسات إدارة الأرباح، وتبنى ممارسات محاسبية أقل تحفظاً.

**ويخلص الباحث إلى أن الثقة الإدارية المفرطة للمديرين التنفيذيين غالباً ما يتم تقييمها من قبل مراقبي الحسابات بصورة سلبية وذلك للعديد من الأسباب، والتي من أهمها: أن ثقة الإدارة المبالغ فيها قد تقود الشركة إلى تبنى خطط واستراتيجيات لا تتوافق مع الظروف الإقتصادية السائدة، وهذا بدوره ينعكس سلباً على أداء الشركة، ومن ثمّ زيادة احتمالات قيام الإدارة بتحريف القوائم المالية وبهدف اخفاء الأداء السيء من ناحية أو مقابلة توقعات الأرباح المبالغ فيها من ناحية أخرى. ونتيجة لما سبق عرضه من أسباب يتجه مراقبو الحسابات لتقدير مخاطر المراجعة بصورة مرتفعة ومن ثمّ زيادة حجم الاختبارات الأساسية، ويؤيد ذلك ما توصلت إليه عدة دراسات أكدت نتائجها على وجود علاقة إيجابية جوهرية بين الثقة الإدارية المفرطة وأتعب المراجعة نتيجة لزيادة مخاطر المراجعة بصورة ملحوظة في الشركات التي تدار بواسطة المفرطون في الثقة (e.g. Hribar et al., 2012; Judd et al., 2017; Mitra et al., 2019). ولذلك يعتقد الباحث بأن الثقة الإدارية المفرطة قد ترتبط إيجاباً بزيادة احتمالات اصدار مراقبي الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية بشأن القوائم المالية محل المراجعة، ولذلك يمكن للباحث اشتقاق الفرض الثاني للبحث على النحو التالي:**

**الفرض الثاني: توجد علاقة إيجابية مباشرة بين الثقة الإدارية المفرطة لعميل المراجعة واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية، في الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية.**

وفى ضوء ما أشار إليه كل من (Krishnan and Wang (2015 بشأن ميررات العلاقة السلبية بين القدرة الإدارية من ناحية وكل من أتعب المراجعة واحتمال اصدار رأى معدل بسبب الإستمرارية من ناحية أخرى، مرده إلى أن القدرة الإدارية تحد من مخاطر الارتباط بالنسبة لمراقبي الحسابات من خلال اتجاهاين وهما: تحسين جودة الأرباح من ناحية و/ أو تخفيض مخاطر فشل أعمال العميل من ناحية أخرى. كما أكد آخرون على أن الحالة المالية لعميل المراجعة تفسر العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة (Gul et al., 2018؛ يوسف، 2021). وفى ذات السياق يعتقد الباحث بأن طبيعة واتجاه العلاقة بين الخصائص الإدارية من ناحية واحتمال تعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية؛ قد تبدو كعلاقة غير مباشرة يتوسطها العديد من المتغيرات أهمها، الحالة المالية لعميل المراجعة، وهو ما يتعرض له الباحث بشئ من التفصيل فى الفرعيتين التاليتين.



### 3-2 العلاقة بين الخصائص الإدارية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية - الدور الوسيط للتعثر المالى

يعتقد الباحث بأن الحالة المالية لعميل المراجعة من شأنها أن تعكس ثمة وجود علاقة غير مباشرة بين الخصائص الإدارية واصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية. إذ يترتب على تدهور الحالة المالية لعميل المراجعة - وما يتبعها من زيادة احتمالات التعثر المالى - حدوث زيادة كبيرة فى مخاطر التحريف الجوهرى للقوائم المالية من ناحية، وكذلك زيادة شكوك مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار من ناحية أخرى، وكلاهما حتماً سيؤثر على رأى مراقب الحسابات من خلال اصدار مراقبى الحسابات لتقارير مراجعة تتضمن آراء معدلة، خاصة الآراء المعدلة بسبب الإستمرارية. وللتأكيد على أهمية تقييم الحالة المالية لعميل المراجعة أكد معيار المراجعة المصرى رقم (570) فى الفقرة (28) منه - والتي تناولت إجراءات مراقب الحسابات التى يتعين تنفيذها فى هذا الشأن - على ضرورة تحليل ومناقشة التدفقات النقدية والأرباح وكذلك التعرف على أى صعوبات تمويلية أو مشاكل أخرى.

وعلى صعيد آخر يعكس التعثر المالى حالة تواجه فيها الشركة ظروف مالية صعبة تجعلها مهددة بالإفلاس أو التصفية. ويعتبره البعض بأنه حالة من حالات العجز النقدى والتي تواجه الشركة وتقدها القدرة على سداد التزاماتها الحالية فى مواعيد استحقاقها وذلك نتيجة لعدم كفاية تدفقاتها من العمليات التشغيلية (على، 2017). ويظهر التعثر المالى كنتيجة لمواجهة الشركة لعوامل عدة منها ما يرتبط بالقصور فى الأداء التشغيلى للشركة بصورة تنعكس فى تأثيرات سلبية بشأن أداءها المالى فى الأجلين القصير والطويل وبصورة تجعل الشركة غير قادرة على الوفاء بتعهداتها والتزاماتها فى الأجل القصير. ونتيجة لإفلاس العديد من الشركات خلال فترة الأزمة المالية العالمية، بدأ الاهتمام وبصورة كبيرة بالمحتوى الإعلامى لتقرير مراقب الحسابات وبدائل رأيه المهنى وبصفة خاصة إذا كنا بصدد الحديث عن تقييمات مراقبى الحسابات لقدرة الشركات على الاستمرار فى المستقبل، وهذا بدوره يدعم ويؤكد نفعية المعلومات المتضمنة بتقرير المراجعة.

وفى هذا الصدد أكد دراسات عدة تناولت محددات تعديل الرأى المهنى لمراقب الحسابات على أن الشركات التى تواجه مشاكل مالية متمثلة فى انخفاض الربحية وزيادة معدلات الرفع المالى تكون أكثر احتمالاً للحصول على رأى معدل، ومبررهم فى ذلك أن الحالة المالية للشركة محدد رئيسى لمقدرة الشركة على البقاء والاستمرار فى المستقبل (e.g. Suroto and Kusuma, 2017;).

(Satria et al., 2018; Widoretno, 2019)، بل والأكثر من ذلك يعتقد البعض بأن الحالة المالية التي تمر بها الشركة أحد دوافع ارتكاب غش القوائم المالية إن لم تكن أهم تلك الدوافع (Roden et al., 2016; Ozcan, 2016; Hussain et al., 2016)، حيث تتجه الشركات التي تواجه حالة من التعثر المالي إلى إدارة أرباحها وذلك لتجنب التأثيرات السلبية قدر الإمكان. بالإضافة لذلك ومن منظور مغاير لما سبق وتناولته الدراسات السابقة، يعتقد الباحث بأن الشركات التي تمر بظروف مالية جيدة تستحوذ على ثقة العديد من مستخدمي القوائم المالية سواء كانوا مستثمرين حاليين أو مرتقبين أو مقرضين وغيرهم، وهذا بدوره يقدم إشارات إيجابية لمراقبي الحسابات في مرحلة تقييم أدلة المراجعة وبالتالي تنخفض احتمالات حصولها على تقارير مراجعة تتضمن آراء معدلة.

وفي ضوء ما سبق عرضه؛ يخلص الباحث إلى مسلمة بحثية مفادها أن الشركات التي تواجه مشاكل مالية وخاصة حالات التعثر المالي كانت الأكثر احتمالاً للحصول على آراء معدلة من قبل مراقبي الحسابات مقارنة بغيرها من الشركات والتي توصف بأنها مستقرة ماليًا. ويمكن للباحث تبرير ذلك بأحد سببين، أولهما: أن التعثر المالي قد يدفع إدارة الشركة إلى اتخاذ سلوك انتهازي؛ هدفه الحد من آثاره السلبية وبما يشير ضمناً إلى انخفاض جودة التقارير المالية نتيجة لزيادة مخاطر التحريفات الجوهرية. وثانيهما: أن التعثر المالي يزيد من الشك في قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل، وكلا السببين من محددات تعديل الرأى المهني لمراقب الحسابات وذلك في ضوء ما ورد بمعايير المراجعة المصرية (570) و(701). وعلى صعيد آخر ولأن الحالة المالية للشركة وأداءها المالي والتشغيلي إجمالاً تكون أحد تبعات الخصائص الإدارية ومن ثم يعتقد الباحث بثمة وجود علاقة غير مباشرة بين الخصائص الإدارية وتعديل رأى مراقب الحسابات يتوسطها التعثر المالي كمتغير مفسر للعلاقة بينهما. وهو ما يعرضه الباحث بصورة مختصرة في الفرعيتين التاليتين.

### 3-2-1 تحليل الدور الوسيط للتعثر المالي في العلاقة بين القدرة الإدارية وتعديل رأى

#### مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية واشتقاق الفرض الثالث

في ضوء نظرية الصفوف العليا يعتبر الأداء بمثابة نتاج لكل من الخصائص الإدارية والخيارات الاستراتيجية، وفي الوقت نفسه تظهر القدرة الإدارية نتيجة لتفاعل مجموعة من الخصائص الإدارية؛ وبالتالي فهي محدد جوهرى في تحسن أداء الشركة وبقائها في المستقبل. ومبرر ذلك أن الشركات التي تدار بواسطة مديرين يتصفون بزيادة القدرة الإدارية لديهم قدرة أكبر على اكتشاف واستغلال

الفرص الاستثمارية الملائمة وتوفير مصادر تمويل أقل تكلفة بشأنها، وهذا بدوره يعكس تأثيرات إيجابية على الحالة المالية للشركة. وعلى صعيد آخر وفي ضوء وجه النظر المبنية على الموارد (Resource Based View) ينظر البعض إلى المديرين ذوي القدرة المرتفعة على أنهم مورد هام وأحد مصادر خلق القيمة داخل الشركة (Holcomb et al., 2009). وبالتالي فالقدرة الإدارية عنصر مهم ضمن عناصر رأس المال البشرى (كأحد أنواع الأصول غير الملموسة)، وهى ترتبط بمزيد من الكفاءة فى إدارة العمليات اليومية؛ وبالتالي فمن شأنها التأثير الإيجابى على كافة جوانب الأداء داخل الشركة (Andreou et al., 2013). ومن منظور أسواق المال، يرى حسين (2020) بأن القدرة الإدارية تعد بمثابة محددًا جوهريًا لنجاح الشركة، حيث يمتلك المديرون ذوي القدرات من المعارف والخبرات ما يمكنهم من استغلال الفرص المتاحة، ومن ثم نقل القيمة الإقتصادية للشركة إلى الأطراف الخارجية المتعاملة معها وهو ما ينعكس إيجابًا على قيمة الشركة.

واستنادًا إلى وجهات النظر السابقة، أكدت العديد من الدراسات على وجود علاقة إيجابية بين القدرة الإدارية وأداء الشركة وحالتها المالية. منها دراسة (Andreou et al. (2013) والتي اشارت نتائجها إلى أن الشركات التى تتصف بزيادة القدرة الإدارية استطاعت الحفاظ على أداء مالى ثابت خلال فترة الأزمة المالية العالمية مقارنة بغيرها من الشركات، وأن السبب فى ذلك يرجع إلى: زيادة كفاءة الاستثمار من ناحية، هذا بالإضافة إلى انخفاض عدم تماثل المعلومات فى ظل زيادة القدرة الإدارية ساعد تلك الشركات فى الحصول على فرص تمويلية أفضل حيث كانت شركاتهم أقل عرضه للقيود المالية أثناء فترة الأزمة، وبالتالي فقد كان للقدرة الإدارية دورًا هامًا فى الحد من التأثيرات السلبية جراء نقص الاستثمار فى فترة الأزمة المالية العالمية وهو بدوره يحسن من قيمة الشركة وبقاءها واستمرارها فى المستقبل (Andreou et al., 2017). ويؤكد ذلك Cornaggia et al. (2017) حين توصلوا إلى أن القدرة الإدارية أحد عوامل التصنيف الإئتماني الجيد وبصفة خاصة فى الشركات التى تواجه ضغوطاً مالية أو تنافسية. وبشكل أكثر تحديداً وجدت العديد من الدراسات أن المديرين ذوو القدرة الإدارية لهم دور هام فى الحد من القيود المالية التى تواجه شركاتهم (Tsai et al., 2021).

بالإضافة لذلك أشارت دراسة (Yung and Chen (2018) إلى وجود أثر إيجابى للقدرة الإدارية على قيمة الشركة، وقدما الباحثان تفسيرًا ملائمًا لسبب العلاقة الإيجابية بينهما، وهو أن المديرين ذوي القدرة المرتفعة أكثر تقبلاً للمخاطر من ناحية، وأكثر اهتمامًا بمشروعات البحوث والتطوير من ناحية أخرى. بالإضافة لذلك يستطيع المديرون أصحاب القدرات الإدارية استغلال الفرص

الاستثمارية المتاحة بصورة أفضل وبالشكل الذى يساهم فى تعظم قيمة الشركة وقدرتها على تحقيق استدامة للنتائج المالية الجيدة، والدليل على ذلك انخفاض الضغوط المالية بالنسبة لتلك الشركة وتحسن تصنيفها الإئتماني مقارنة بغيرها من الشركات (Bonsall et al., 2017). ومؤخرًا وفيما يتعلق ببعدها آخر بخلاف الأداء المالى، توصلت دراسة (Cui and Leung (2020 إلى أن الاستحواذ على الشركات التى تتصف بزيادة القدرة الإدارية يساهم فى تحسين الأدائين التشغيلي والمالى طويل الأجل.

**ويعتقد الباحث** بأن القدرة الإدارية فى ضوء وجه النظر المبنية على الموارد باتت تُشكل جانبًا هامًا من عوامل النجاح الرئيسية وذلك لعدة أسباب أهمها: التغيرات السريعة التى شهدتها بيئة الأعمال فى الأونة الأخيرة وهو ما يستلزم قيام الإدارة بتبنى خيارات استراتيجية ابتكارية وما كان للإدارة التنفيذية القدرة على اتخاذ مثل هذه الخيارات إلا فى حال أملاكها لقدرات إدارية تستطيع من خلالها تقييم التغيرات الإقتصادية المحيطة وتحديد الاستجابة الملائمة بشأنها. ومن ثمَّ يخلص **الباحث** إلى ثمة وجود علاقة سلبية غير مباشرة بين القدرة الإدارية وتعديل رأى مراقب الحسابات للشك فى الإستمرارية ، وأن هذه العلاقة مردها إلى وجود تأثير إيجابى للقدرة الإدارية على الحالة المالية لعميل المراجعة. حيث تقل احتمالات التعثر المالى بالنسبة للشركات التى تدار بواسطة مديرين يتصفون بزيادة القدرة الإدارية. ونتيجة لمسلمة بحثية سبق وأن عرضها الباحث فى فرعية سابقة مفادها انخفاض احتمالات تعديل رأى مراقب الحسابات فى ظل زيادة تحسن الحالة المالية وبما يشير إلى وجود علاقة سلبية بينهما، وفى ضوء ذلك يمكن للباحث اشتقاق الفرض الثالث للبحث على النحو التالى:

**الفرض الثالث: يتوسط التعثر المالى العلاقة السلبية بين القدرة الإدارية واصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية، فى الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية.**

### 3-2-2 تحليل الدور الوسيط للتعثر المالى فى العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وتعديل

#### رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية واشتقاق الفرض الرابع

تلعب الإدارة التنفيذية دورًا هامًا فى التنبؤ بمستقبل الشركة، ويمتد دورها أيضًا نحو استخدام تلك التنبؤات فى صياغة سياسات واستراتيجيات الشركة. وفى الوقت نفسه، توصف الثقة الإدارية المفرطة على أنها تحيز من قبل المديرين التنفيذيين فيما يتعلق بتقديراتهم للنتائج المستقبلية؛ وبالتالي فمن الممكن أن تودى تقديرات الإدارة المفرطة فى الثقة إلى حدوث تأثيرات سلبية على أداء الشركة نتيجة لتبنى سياسات واستراتيجيات لا تتلائم مع ظروف الشركة فى الوقت الراهن. ويؤكد ذلك ما

تناولته دراسات عدة جاءت بنتائج تشير إلى انخفاض كفاءة القرارات الاستثمارية وحدث خلل في السياسات المالية بالنسبة للشركات التي يتم إدارتها بواسطة المفرطون في الثقة (Malmendier et al., 2011; Lai et al., 2017; Banerjee et al., 2014). وليس هذا فحسب بل يتجه المديرون المفرطون في الثقة لتبني سياسات استثمارية عالية المخاطر وهذا بدوره يؤثر سلبًا على الأداء المالي للشركة (Banerjee et al., 2014). وتأكيدًا للتبعات السلبية للثقة الإدارية المفرطة، أكد آخرون على أن الشركات التي يتم إدارتها بواسطة إدارات تتصف بزيادة الثقة غالبًا ما يتم تقييمها بصورة سلبية، وذلك لزيادة احتمالات حدوث مخاطر انهيار أسعار الأسهم (Kim et al., 2016; Liang et al., 2019; El-Gebeily, 2020).

وعلى صعيد آخر واستنادًا إلى منظور المخاطر المصاحب لعملية المراجعة اشارت العديد من الدراسات إلى أن الثقة الإدارية المفرطة من شأنها زيادة مخاطر المراجعة بصفة عامة كنتيجة لزيادة مخاطر التحريفات الجوهرية تحديداً، وبالتالي يتطلب مراقبي الحسابات علاوة لهذه المخاطر تمثلت في زيادة أتعاب عملية المراجعة جراء زيادة الثقة الإدارية وبما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الثقة الإدارية المفرطة وأتعاب المراجعة (Mitra et al., 2019; Zalaghi et al, 2020). وبشكل أكثر تحديداً وفيما يتعلق بتقييم مراقبي الحسابات للثقة الإدارية المفرطة وتأثيرها على بدائل رأى مراقب الحسابات، فقد أشار نتائج دراسة (Ji and Lee, 2015) إلى أن الشركات التي يتم إدارتها بواسطة المديرون المفرطون في الثقة تتعرض لمشاكل مالية يترتب عليها زيادة احتمالات التعثر المالي ومن ثم زيادة احتمالات اصدار مراقبي الحسابات لرأى معدل يتعلق بالشك في القدرة على الاستمرار، وأن السبب في ذلك يرجع في المقام الأول إلى تطبيق مراقبو الحسابات لمفاهيم الشك المهني بصورة جوهرية وعلى نطاق أوسع في التعامل مع الأدلة المقدمة من قبل الإدارة المفرطة في الثقة، ويميلون بصورة كبيرة نحو الشك والتخوف من مصداقية النتائج المتوقعة بشأن خطط الشركة المستقبلية. هذا بالإضافة إلى أن الشركات التي تواجه مشاكل مالية تزداد مخاطر الارتباط وذلك لزيادة احتمالات التعثر المالي (Li and Luo, 2017) وبالتالي فقد يكون لذلك تأثير على سلبى فيما يتعلق بالرأى المهني لمراقب الحسابات.

وفى ضوء ما سبق عرضه، **يخلص الباحث** إلى ثمة وجود علاقة إيجابية بين الثقة الإدارية المفرطة من ناحية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية من ناحية أخرى ويتوسط هذه العلاقة التعثر المالي، وأن هذه العلاقة مردها إلى وجود تأثير سلبى للثقة الإدارية المفرطة على الأداء المالي للشركة، حيث تزيد احتمالات التعثر المالي بالنسبة للشركات التي يتم إدارتها بواسطة

المفردون فى الثقة. ونتيجة لمسلمة بحثية سبق وأن عرضها الباحث فى فرعية سابقة مفادها زيادة احتمالات اصدار مراقبى الحسابات لتقرير مراجعة تتضمن أراء معدلة فى ظل زيادة احتمالات مواجهة الشركة لمشاكل مالية، وبما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بينهما. وفى ضوء ذلك يمكن للباحث اشتقاق الفرض الرابع للبحث على النحو التالى:

**الفرض الرابع:** يتوسط التعثر المالى العلاقة الإيجابية بين الثقة الإدارية المفرطة وإصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية، فى الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية.

وإجمالاً خُصّ الباحث إلى اشتقاق أربعة فروض بحثية، تعكس العلاقة المحتملة بين كلٍ من القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة من ناحية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية من ناحية أخرى، حيث يتناول الباحث العلاقة المباشرة المحتملة بينهما من خلال الفرضين الأول والثانى، بينما يتناول الفرضين الثالث والرابع الدور الوسيط للتعثر المالى فى تفسير العلاقة غير المباشرة بينهما. وسوف يقوم الباحث باختبار تلك الفروض عملياً وتحليل النتائج على النحو الوارد فى الفرعيتين التاليتين.

#### 4- منهجية البحث

يتناول الباحث فى هذه الفرعية منهجية البحث وتصميمها، وكيف تم تجميع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة. كما يعرض الباحث طبيعة مجتمع وعينة الدراسة، وكيفية اختيار العينة، هذا بالإضافة إلى توضيح لأهم الأساليب الاحصائية المستخدمة فى اختبار فروض البحث عملياً. بصورة تمكن من الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها التعرف على أهمية تقييم مراقبى الحسابات للخصائص الإدارية، وذلك حيث تستهدف الدراسة التجريبية (Empirical Study) اختبار فروض البحث بشأن العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين كلٍ من القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة من ناحية واحتمالات اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية من ناحية أخرى. وهو ما يعرضه الباحث باختصار فى الفقرات التالية.

#### 4-1 مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة جميع الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية وذلك خلال الفترة من 2015 إلى 2020، وهى فترة إلى حد ما معقولة؛ فهى تعكس بداية الاستقرار التى شهدتها الإقتصاد المصرى عقب التغيرات السياسية التى شهدتها مصر فى أعقاب ثورة يناير 2011. وبذلك فقد تكون مجتمع الدراسة من عدد 96 شركة صناعية مقيدة بالبورصة المصرية، وقد قام الباحث

باختيار عينة الدراسة فى ضوء شرط واحد فقط، وهو: توافر التقارير المالية للشركة والتي تمكن من قياس المتغيرات محل الدراسة. وبذلك فقد تم استبعاد بعض الشركات التي لا تتوافر تقارير مالية بشأنها عن الفترة محل الدراسة. وقد أسفر تطبيق هذا الشرط عن اختيار 79 شركة وذلك بنسبة 82% من إجمالي شركات مجتمع الدراسة، وإجمالي 419 مشاهدة شكّلت عينة الدراسة. ويوضح الجدول رقم (1) بيانات عن مجتمع وعينة الدراسة موزعة تبعاً للقطاع الصناعة الذى تنتمى له الشركة. وقد حرص الباحث على تحقيق التجانس قدر الأمكان بين الشركات التي تنتمى لكل قطاع، حيث يمثل ذلك أهمية كبرى فى قياس بعض المتغيرات، والتي تتطلب قياس الكفاءة النسبية لكل شركة مقارنة بشركات القطاع الذى تنتمى إليه.

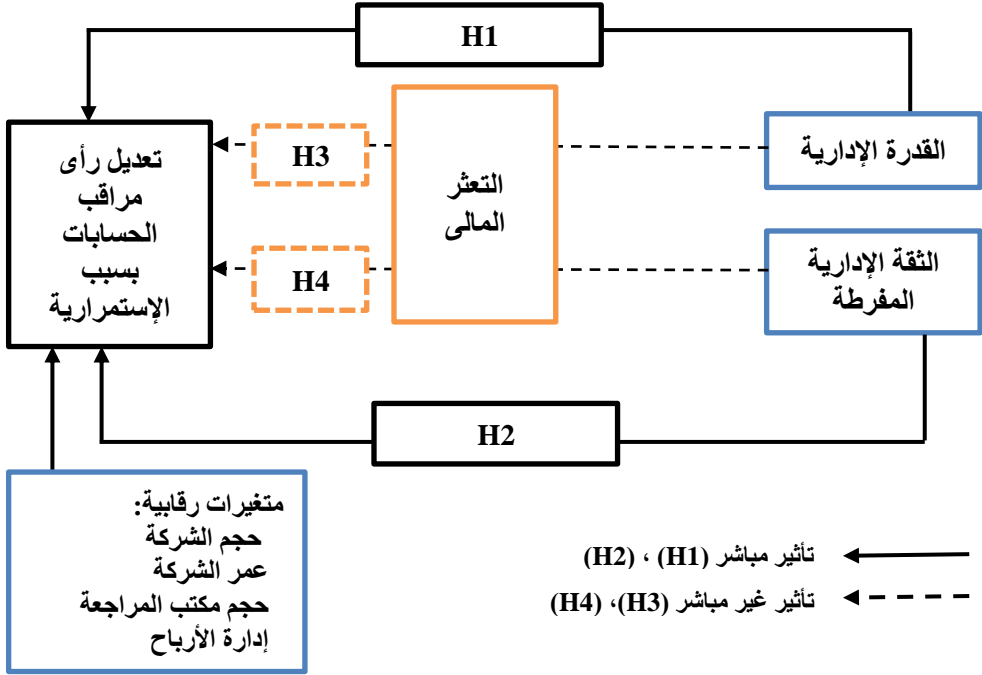
### جدول 1: مجتمع وعينة الدراسة

القطاع	مجتمع الدراسة	الشركات المستبعدة	عينة الدراسة	عدد المشاهدات
الموارد الأساسية (كيماويات وأسمدة)	10	—	10	56
الموارد الأساسية (الحديد والصلب والألومنيوم)	7	1	6	33
رعاية صحية وأدوية	19	7	12	60
الورق والطباعة	4	—	4	24
أغذية ومشروبات وتبغ (أغذية)	20	3	17	87
أغذية ومشروبات وتبغ (مطاحن)	7	1	6	29
مواد البناء (الأسمنت والسيراميك)	14	1	13	63
منسوجات	7	2	5	30
منتجات صناعية وسيارات	8	2	6	37
الإجمالي	96	17	79	419

### 4-2 تحليل المسار (Path Analysis)

من أجل اختبار فروض البحث، والتي تعكس العلاقة المباشرة وغير المباشرة المتوقعة بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك على النحو الوارد بنموذج البحث كما فى الشكل رقم (2). اعتمد الباحث على تحليل المسار، وهو أحد تطبيقات أسلوب نمذجة المعادلات الهيكلية/ البنائية (Structural Equations Modeling) وهو بمثابة مجموعة من الأساليب الإحصائية المترابطة والتي تصف العلاقات بين عدد من المتغيرات، وهو الأسلوب الأكثر ملاءمة لاختبار العلاقات المتداخلة بين المتغيرات سواء كانت متغيرات كامنة (Latent Variable) أو متغيرات مشاهدة (Manifest Variable). وكذلك اختبار صلاحية النماذج الموقفة (Fit Models). ومن خلاله

يمكن إجراء تحليل المسار وتقدير معاملات المسار المعيارية (Standardized Path Coefficients) والتي تعكس العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات المشاهدة المستقلة والتابعة والوسيط. وفي هذا الصدد اعتمد الباحث على حزمة البرامج الإحصائية (SPSS-Aoms, 24).



شكل 2: نموذج الدراسة في ضوء العلاقات المتوقعة وفقاً لفروض البحث

### 3-4 قياس المتغيرات

يتناول البحث بالدراسة والاختبار طبيعة العلاقة بين الخصائص الإدارية واحتمال تعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الشك في قدرة الشركة على الاستمرار. وللتحقق من ذلك قدم الباحث نموذج البحث كما يظهر بالشكل رقم (2)، وهو يشمل على متغيرين مستقلين وهما القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة، بالإضافة إلى متغير تابع وهو اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية، بالإضافة إلى متغير وسيط توقع الباحث أن يكون له دور في تفسير طبيعة العلاقة بين المتغيرين المستقلين والمتغير التابع؛ وهو التعثر المالي. بالإضافة إلى عدد من المتغيرات الرقابية تناولتها الدراسات السابقة واعتباراتها محددات لتعديل رأى مراقب الحسابات بصفة عامة، وهي: حجم



الشركة، وعمر الشركة، وحجم مكتب المراجعة، وإدارة الأرباح. وسوف يعرض الباحث باختصار لكيفية قياس تلك المتغيرات قياسًا على ما ورد بالدراسات السابقة ذات الصلة.

#### 4-3-1 المتغيران المستقلان

يشتمل البحث على متغيرين مستقلين يعبران عن الخصائص الإدارية وهما الأكثر استخدامًا في الدراسات في مجال المحاسبة والتمويل في الأونة الأخيرة، وهما: القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة. وسوف يتعرض الباحث لمداخل قياس كلٍ منهما باختصار على النحو التالي:

**(1) القدرة الإدارية (Managerial Ability)**، وهي انعكاس لمستوى كفاءة المديرين التنفيذيين في استخدام الموارد المتاحة للشركة أفضل استغلال ممكن. وهي بذلك تعكس جزء من الكفاءة الكلية للشركة. وفي ضوء ما ورد بدراسة (Demerjian et al. (2012) يتم تقسيم الكفاءة الكلية للشركة إلى جزئين، أولهما: الكفاءة التي ترتبط بموارد الشركة، وثانيهما: الكفاءة الإدارية وهي ترتبط بقدرة الإدارة التنفيذية على استغلال موارد الشركة وهي بذلك تمثل مقياسًا ملائمًا للقدرة الإدارية. ومن ثمَّ يتعين لقياس الكفاءة الإدارية (**القدرة الإدارية**) اتباع الخطوتين التاليتين:

أ- **تقدير الكفاءة الكلية للشركة** <sup>(3)</sup>، وهي انعكاس لقدرة الشركة تحقيق العلاقة المثلى بين المدخلات والمخرجات، وتعتبر الإيرادات مقياسًا ملائمًا للمخرجات وأن هناك سبعة أنواع من المدخلات تساهم في تحقيق تلك الإيرادات. وتشمل: (تكلفة البضاعة المباعة - المصروفات العمومية والإدارية والبيعية - صافي تكلفة الأصول الثابتة - صافي عقود الإيجار التشغيلي - نفقات البحوث والتطوير - تكلفة الشهرة المشتراه - الأصول غير الملموسة الأخرى). ومن خلال تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات (Data Envelop Analysis) ينتج مؤشر الكفاءة الكلية لكل شركة والذي تتراوح قيمته بين (0 : 1). وذلك من خلال تعظيم دالة الهدف التالية:

$$\max \theta = \text{Sales} / (v_1 \text{COGS} + v_2 \text{SG\&A} + v_3 \text{PPE} + v_4 \text{OpsLease} + v_5 \text{R\&D} + v_6 \text{Goodwill} + v_7 \text{OtherIntan}) \quad (1)$$

<sup>(3)</sup> اعتمدت دراسة (Demerjian et al. (2012) في قياسها للكفاءة الكلية للشركة على أسلوب تحليل مغلف البيانات (Data Envelop Analysis) وهو أسلوب إحصائي كمي يستخدم لتقييم الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية القابلة للتمييز "وحدات صنع القرار" حيث تكون كل وحدة مسؤولة عن تحويل مدخلات معينة إلى مخرجات. وهو بذلك يعتبر أحد أساليب تقييم الأداء التي تستند إلى المقارنة بالأفضل. إذ يعتمد قياس الكفاءة النسبية على مقارنة ناتج قسمة مجموع المخرجات على مجموعة المدخلات لكل شركة (وحدة إدارية) ومن ثم يمكن تحديد الشركة الأكثر كفاءة. وبذلك يتم تحديد الكفاءة النسبية لباقي الشركات (الوحدات الإدارية) مقارنة بالشركة الأكثر كفاءة، ويكون ذلك من خلال تطبيق أسلوب البرمجة الخطية. ويتراوح مؤشر الكفاءة النسبية للشركة بين القيمة (0) و (1) حيث تشير القيمة (1) إلى الشركات الأكثر كفاءة.

وأهم ما يميز هذا الأسلوب ويعد أيضًا من شروط نجاحه في تقديم مؤشرات يمكن الاستناد إليها؛ هو أنه يقوم على أساس تجميع الوحدات الإدارية (الشركات) في مجموعات بناءً على أوجه التشابه في العلاقات الأساسية بين المدخلات والمخرجات بحيث تكون الوحدات داخل كل مجموعة قابلة للمقارنة. ولذلك اقتصرَت الدراسة التجريبية للبحث على عينة من مجتمع الشركات الصناعية وذلك سعيًا لتحقيق التجانس قدر الأمكان، وليس هذا فحسب ولتحقيق التجانس بصورة أكبر قام الباحث بتقسيم مجتمع وعينة الدراسة إلى قطاعات تبعًا لطبيعة النشاط وذلك على النحو الوارد بالجدول رقم (1). وعلى صعيد البحوث المحاسبية فإن أهم ما يميز هذا الأسلوب هو أن كافة مدخلاته من البيانات المستمدة من التقارير المالية المنشورة.

ب- **تقدير الكفاءة الإدارية (القدرة الإدارية)**، ونتيجة لأن المدخلات السبعة السابقة الإشارة إليها في المعادلة رقم (1)، والتي تساهم في تحقيق الإيرادات سوف تتأثر بالقدرة الإدارية، حيث تخضع لتقديرات وقرارات الإدارة. وبالتالي فإن جزء من الكفاءة الكلية للشركة يرجع إلى الكفاءة الإدارية وهي بذلك مقياسًا ملائمًا للقدرة الإدارية. ويتم قياسها من خلال نموذج الانحدار المتعدد التالي؛ فهي بمثابة **البواقي الإحصائية** (الجزء غير المفسر) من تقدير معادلة الانحدار التالية<sup>(4)</sup>:

$$\text{Firm Efficiency}_{it} = a_1 \text{ Assets}_{it} + a_2 \text{ Market Share}_{it} + a_3 \text{ Free Cash Flow}_{it} + a_4 \text{ Age}_{it} + a_5 \text{ Foreign Currency Indicator}_{it} + \text{Year}_{it} + E_{it} \quad (2)$$

حيث:

**Firm Efficiency<sub>it</sub>**: الكفاءة الكلية للشركة *i* عن السنة *t* وهي ناتج تطبيق الخطوة الأولى (المعادلة رقم 1).

**Assets<sub>it</sub>**: اللوغارتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة *i* في نهاية السنة *t*.

**Market Share<sub>it</sub>**: مقياسًا بنسبة مبيعات الشركة *i* عن السنة *t* إلى إجمالي مبيعات شركات القطاع المتضمنة بالعينة عن السنة *t*.

<sup>(4)</sup> يتم تطبيق هذا النموذج لكل قطاع صناعي على حدا وذلك بما يتفق مع ما تم اتباعه عند قياس الكفاءة الكلية للشركة ولذلك لم يتم تضمين النموذج لمتغير وهمي يعبر عن الصناعة. كما قام الباحث باستبعاد المتغير الخاص بالتركز القطاعي للأعمال (Business Segment Concentration) من النموذج الوارد بالمعادلة رقم (2) والمستخدم بدراسة Demerjian et al. (2012) وذلك لعدم توافر بيانات تمكن من احتسابه.

**Free Cash Flow<sub>it</sub>** : متغير وهمى يأخذ قيمة (1) عند تحقق الشركة تدفقات نقدية حرة موجبة عن السنة t ويأخذ قيمة (0) بخلاف ذلك، حيث التدفق النقدي الحر=(صافي التدفقات النقدية التشغيلية – الإنفاق الاستثماري).

**Age<sub>it</sub>** : للوغارتم الطبيعي لعمر الشركة أ في نهاية السنة t.

**Foreign Currency Indicator<sub>it</sub>**: متغير وهمى يأخذ القيمة (1) عندما يتم الإفصاح عن فروق للعملة الأجنبية (أرباح أو خسائر) عن السنة t ويأخذ قيمة (0) بخلاف ذلك.

**Year<sub>it</sub>** : متغير وهمى يعبر عن السنة المالية.

(2) **الثقة الإدارية المفرطة (Managerial Overconfidence)**، وهو المتغير المستقل الثانى، وتعكس تقدير غير واقعى أكثر تفاؤلاً من جانب الإدارة التنفيذية غالباً ما يكون محفوف بدرجة عالية من المخاطر بشأن قراراتهم المستقبلية ونتائجها المتوقعة. وقد استندت الدراسات فى قياسها للثقة الإدارية المفرطة إلى أحد مدخلين يمكن استخدام أيًا منهما فى هذا الصدد وهما: (1) المقاييس القائمة على خيارات الأسهم، (2) والمقاييس التى تستند إلى قرارات الاستثمار والتمويل. ويعد المدخل الثانى هو الأكثر ملائمة لطبيعة البيانات المتاحة بشأن الشركات المصرية. وفى هذا الصدد أكدت الدراسات السابقة على أن المديرين المفرطون فى الثقة يكون لديهم استعداد للإفراط فى الاستثمار (Ben-David et al., 2007)، ويكون لديهم ميل أكبر لاستخدام الديون فى تمويل تلك الاستثمارات (Malmendier et al., 2011). وبالتالي وقياساً على ما ورد بالعديد من الدراسات السابقة ذات الصلة (e.g. Ahmed and Duellman, 2013; Ji and Lee, 2015; Sutrisno, 2019; Azhari et al., 2020) اعتمد الباحث على مؤشر تتراوح قيمته بين (3:0)، ويستند فى حسابه إلى ثلاثة مكونات، وهى:

- متغير وهمى يأخذ قيمة (1) إذا كانت متوسط حجم الانفاق الاستثماري منسوباً إلى إجمالي الأصول أول الفترة أكبر من متوسطه على مستوى الصناعة ويأخذ قيمة (0) بخلاف ذلك.
- متغير وهمى يأخذ قيمة (1) إذا كانت البواقي الإحصائية من نموذج الانحدار كما بالمعادلة رقم (3) الذى يربط النمو فى إجمالي الأصول بالنمو فى حجم المبيعات أكبر من الصفر (موجب)، ويأخذ قيمة (0) بخلاف ذلك. إذ يشير ذلك ضمناً إلى أن النمو فى الأصول عندما يكون أكبر من النمو فى المبيعات؛ فإن هذا يعنى أن المديرين يبالغون فى الاستثمار مقارنة بغيرهم.

$$\Delta \text{Asset}_{it} / \text{Asset}_{it-1} = a_1 + a_2 \Delta \text{Sales}_{it} / \text{Sales}_{it-1} + E_{it} \quad (3)$$

- متغير وهمى يأخذ قيمة (1) إذا كانت نسبة الديون إلى حقوق الملكية أكبر من متوسطها على مستوى الصناعة، ويأخذ قيمة (0) بخلاف ذلك.  
وفى ضوء ذلك فإن الشركات التي تحصل على قيمة عالية فإن ذلك يشير إلى زيادة أو الإفراط فى الثقة الإدارية، والعكس صحيح أيضاً.

#### 4-3-2 المتغير الوسيط

يعرف المتغير الوسيط بأنه: "متغير ثالث يتوسط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وفى حال عدم وجوده لما أثر المتغير المستقل على المتغير التابع" (Baron and Kenny, 1986). ويشتمل نموذج البحث على متغير وسيط وهو: **التعثر المالى** وقد اعتمد الباحث فى قياسه لهذا المتغير على نموذج التمان للتنبؤ بالإفلاس (Altman, Z-score) ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 1X_5 \quad (4)$$

حيث:

$X_1$  = رأس المال العامل / إجمالى الأصول

$X_2$  = الأرباح المحجوزة / إجمالى الأصول

$X_3$  = صافى الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالى الأصول

$X_4$  = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية للإلتزامات

$X_5$  = صافى المبيعات / إجمالى الأصول

وفى ضوء قيمة (Z) والمحسوبه بالمعادلة رقم (4) قام الباحث بقياس التعثر المالى من خلال متغير وهمى يأخذ القيمة (3) إذا كانت قيمة (Z) أقل من 1.81 ويشير ذلك إلى زيادة احتمالات التعثر المالى، والقيمة (2) إذا كانت قيمة (Z) تتراوح بين (1.81 : 2.99) وهى تعكس حالة متوسطة من الاستقرار المالى، والقيمة (1) إذا كانت قيمة (Z) أكبر من 3 ويشير ذلك للشركات الأكثر استقراراً من حيث الحالة المالية والأقل احتمالاً لمواجهة التعثر المالى. وذلك قياساً على ما ورد بالعديد من الدراسات التى تناولت التعثر المالى كأحد تبعات الخصائص الإدارية (Krishnan and Wang, 2015; Gul et al., 2018).

#### 4-3-3 المتغير التابع

الهدف الأساسى من مراجعة القوائم المالية من قبل مراقبى الحسابات المستقلين هو إبداء رأى مهنى محايد فى مدى صدق وعدالة القوائم المالية، وفى ضوء معايير المراجعة الدولية والمصرية

يقوم مراقب الحسابات باصدار تقرير مراجعة يتضمن رأياً معدلاً في حالات عدة، وأهم تلك الحالات هو وجود حالة من الشك من قبل مراقب الحسابات بشأن تطبيق الإدارة لفرض الاستمرار، حيث يستند الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الإستمرارية إلى تقييم موضوعي لمدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية عند اعداد القوائم المالية، ومدى كفاية إفصاحها بخصوص ذلك، وبذلك يعد تقييم الإدارة لمدى قدرة الشركة على الاستمرار جزءاً رئيسياً من تقييم مراقب الحسابات في هذا الصدد. وهو محل اهتمام البحث الحالي، وقياس على ما ورد بالعديد من الدراسات (Chen et al., 2018; Berglund et al., 2001) يقاس المتغير التابع من خلال متغير وهمي يأخذ قيمة 1 في حالة اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية ويأخذ قيمة صفر في خلاف ذلك.

#### 4-3-4 المتغيرات الرقابية

يشمل نموذج الدراسة على عدد من المتغيرات الرقابية، وفي ضوء ما سبق استقرائه من الدراسات يعتقد الباحث بثمة وجود تأثير محتمل لتلك المتغيرات على المتغير التابع محل الدراسة، ومنها: (1) **حجم الشركة**، ويقاس عن طريق اللوغارتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة، و(2) **عمر الشركة**، ويقاس من خلال احتساب اللوغارتم الطبيعي لعمر الشركة (الفترة من تاريخ القيد بالسجل التجارى وحتى الفترة محل التقرير). (3) **حجم مكتب المراجعة**، ويقاس من خلال متغير وهمي يأخذ قيمة (1) في حالة ما إذا كان مراقب الحسابات شريكاً لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى (Big 4) أو إذ روجعت القوائم المالية للشركة بواسطة الجهاز المركزي للمحاسبات، وقيمة (0) في خلاف ذلك. (4) **إدارة الأرباح**، وقد اعتمد الباحث في هذا الصدد على مدخل إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (Real Earnings Management)، وهي بمثابة أنشطة تشغيلية إدارية هدفها التأثير على قيمة الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية، وبالتالي فهي أنشطة تتخذها الإدارة وتختلف عن ممارسات النشاط المعتادة. وقياساً على ما ورد بدارستي (Cohen et al., 2008; Sutrisno, 2019) تقاس إدارة الأرباح الحقيقية (REM) من خلال 3 مؤشرات، وهم:

#### (أ) التلاعب في المبيعات (Sales Manipulation):

إذ أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تعتبر دالة في المبيعات والتغير في المبيعات خلال الفترة، وبالتالي تشير البواقى الإحصائية السالبة الناتجة عن تطبيق نموذج الانحدار التالى إلى قيام الإدارة بالتلاعب في المبيعات.

$$CFO_{it}/TA_{it-1} = a_1 (1/TA_{it-1}) + a_2 (Sales_{it}/TA_{it-1}) + a_3 (\Delta Sales_{it}/TA_{it-1}) + E_{it} \quad (5)$$

**(ب) الانتاج الزائد (Over production):**

إذ أن تكلفة الإنتاج تكون دالة في المبيعات والتغير في المبيعات عن الفترتين الحالية والسابقة، وبالتالي تشير البواقى الإحصائية الموجبة الناتجة عن تطبيق نموذج الانحدار التالى إلى قيام الإدارة بتحقيق فائض فى الإنتاج وذلك سعياً لتخفيض والتلاعب فى تكلفة المبيعات.

$$\text{ProCost}_{it}/\text{TA}_{it-1} = a_1 (1/\text{TA}_{it-1}) + a_2 (\text{Sales}_{it}/\text{TA}_{it-1}) + a_3 (\Delta\text{Sales}_{it}/\text{TA}_{it-1}) + a_4 (\Delta\text{Sales}_{it-1}/\text{TA}_{it-1}) E_{it} \quad (6)$$

**(ج) النفقات الاختيارية (Discretionary Expenditures):**

إذ أن المصروفات الاختيارية وتشمل (مصروفات البحوث والتطوير والمصروفات البيعية والإدارية) تكون دالة فى المبيعات عن الفترة السابقة، وبالتالي تشير البواقى الإحصائية السالبة الناتجة عن تطبيق نموذج الانحدار التالى إلى قيام الإدارة بالتلاعب فى المصروفات الاختيارية.

$$\text{DIEXP}_{it}/\text{TA}_{it-1} = a_1 (1/\text{TA}_{it-1}) + a_2 (\text{Sales}_{it-1}/\text{TA}_{it-1}) + E_{it} \quad (7)$$

وعن طريق جمع البواقى الإحصائية المعيارية الناتجة عن تطبيق المعادلات (5) و(6) و(7)، على النحو الوارد بالمعادلة رقم (8) يمكن الحصول على القيمة الإجمالية لمؤشر إدارة الأرباح الحقيقية (REM)، حيث أن زيادة قيمة هذا المؤشر تعكس زيادة فى ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية من قبل الإدارة.

$$\text{REM} = (\text{AbnCFO} \times -1) + \text{AbnOP} + (\text{AbnDIEXP} \times -1) \quad (8)$$

**4-4 الاحصاءات الوصفية**

يعرض الجدول رقم (2) ملخصاً للاحصاءات الوصفية ومصفوفة الارتباط الثنائية بين المتغيرات التى اشتمل عليها نموذج الدراسة. إذ يتضمن الجزء الأول من الجدول الإحصاء الاحصاءات الوصفية وهى تشمل كلاً من: الوسط الحسابى، والانحراف المعياري، وأقل وأكبر قيمة لكل متغيرات الدراسة. والذى يتضح من خلاله أن الوسط الحسابى للقدرة الإدارية (MA) يقترب من الصفر وبانحراف معيارى بقيمة أكبر من الوسط الحساب بلغت 0.923 وهو أمر طبيعى بالنسبة لمتغير تتراوح قيمته بين -3.325 إلى 4.123، وبما يشير إلى أن الشركات الصناعية المصرية تتصف بأنها تدار من خلال مديرين تنفيذيين يمتلكون قدرات إدارية متوسطة، وبما يتفق أيضاً مع ما أشار إليه (Demerjian et al., 2012)<sup>(5)</sup>. وفيما يتعلق بالثقة الإدارية المفرطة (MOC) يبلغ الوسط

<sup>(5)</sup> مقارنة بدراسة (Demerjian et al. (2012) والتي أوضحت أن الوسط الحسابى للقدرة الإدارية (MA) -0.004 وتتراوح القيمة بين -0.415 إلى 0.557.

الحسابى لها 1.282 وبانحراف معيارى 0.926 وتتراوح القيمة بين صفر إلى 3، وبما يشير إلى أن انخفاض الثقة الإدارية إلى حد ما، ودرجة تشتت أقل بين مفردات العينة فى هذا الصدد.

## جدول 2: الاحصاءات الوصفية ومصفوفة الارتباط

الجزء الأول: الاحصاءات الوصفية								
المتغيرات	الوسط الحسابى (Mean)	الانحراف المعيارى (Std. Dev)	أقل قيمة (Min)	أكبر قيمة (Max)	حجم العينة (N)			
القدرة الإدارية	0.00003	0.923	3.325-	4.123	419	MA		
الثقة الإدارية المفرطة	1.282	0.926	0.000	3.000	419	MOC		
رأى معدل للاستمرارية	0.107	0.310	0.000	1.000	419	GCO		
التعثر المالى	2.041	0.859	1.000	3.000	419	FD		
حجم الشركة	8.931	0.645	7.560	10.740	419	Size		
عمر الشركة	1.549	0.208	0.700	1.910	419	Age		
حجم مكتب المراجعة	0.606	0.489	0.000	1.000	419	Big 4		
إدارة الأرباح الحقيقية	0.624	1.203	0.000	12.426	419	REM		
الجزء الثانى: مصفوفة الارتباط (Pearson Correlation)								
المتغيرات	MA	MOC	GCO	FD	Size	Age	Big 4	REM
MA	1							
MOC	0.017 - 0.732	1						
GCO	0.083 - 0.090	0.094 - 0.054	1					
FD	0.080 - 0.102	**0.358 - 0.000	**0.361 - 0.000	1				
Size	0.000 - 1.000	**0.198 - 0.000	*0.106 - 0.030	**0.222 - 0.000	1			
Age	0.000 - 1.000	0.039 - 0.424	**0.175 - 0.000	**0.127 - 0.009	*0.118 - 0.016	1		
Big 4	0.034 - 0.482	**0.150 - 0.002	0.059 - 0.231	**0.209 - 0.000	**0.409 - 0.000	**0.157 - 0.001	1	
REM	0.076 - 0.123	0.087 - 0.075	**0.160 - 0.001	*0.096 - 0.050	0.019 - 0.700	0.010 - 0.837	0.020 - 0.679	1

\*\* تعنى وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى معنوية (0.01).

\* تعنى وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى معنوية (0.05).

وفيما يتعلق بالمتغير التابع والذي يعبر عن تعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية (GCO) ويبلغ الوسط الحسابي له 0.107 وبإنحراف معياري 0.310 وبما يشير تقريبًا إلى أن حوالى 10% من مفردات العينة قد حصلوا على تقارير معدلة بسبب الإستمرارية وهى نسبة إلى حد ما معقولة. وفيما يتعلق بالتعثر المالى (FD) يبلغ الوسط الحسابي له 2.041 وبإنحراف معياري 0.859 وتتراوح القيمة بين 1 إلى 3، وبما يشير إلى أن النسبة الأكبر من الشركات التى شملتها العينة تقع فى المنطقة الرمادية والمحددة فى ضوء نموذج التمان، وتشمل الشركات التى تحصل على قيمة (Z-score) تتراوح بين 1.181 إلى 2.99. وبخصوص المتغير الذى يعبر عن حجم مكتب المراجعة (Big 4) فقد اتضح الوسط الحسابي له 0.606 وبإنحراف معياري 0.489 وبما يفيد بأن حوالى 60% من شركات العينة يتم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى وبما يشير ضمناً إلى درجة تركيز عالية فى مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر. وأخيراً وفيما يتعلق بإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (REM) فقد بلغ الوسط الحسابي له 0.624 وبإنحراف معياري بلغت قيمته 1.203 وهى قيمة كبيرة تعكس درجة تشتت عالية بين مفردات العينة فى هذا الصدد حيث تتراوح القيمة بين 0 إلى 12.426.

كما يعرض الباحث فى الجزء الثانى من الجدول رقم (2) مصفوفة الارتباط الثنائى بين متغيرات الدراسة والتى توضح معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) ومستوى المعنوية لكلٍ منها. وبصفة عامة لا توجد علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة وبصفة خاصة العلاقة بين القدرة الإدارية (MA) والثقة الإدارية المفرطة (MOC)، حيث ظهرت العلاقة بينهما كعلاقة سلبية ولكنها غير معنوية (- 0.017،  $P=0.732$ )، وبخلاف ذلك ظهر ارتباط معنوى إيجابى بين الثقة الإدارية المفرطة كمتغير مستقل والتعثر المالى (FD) ( $P=0.000$ ، 0.358) وهو ارتباط غير قوى (بمعامل ارتباط أقل من 0.70). وبالتالي يمكن الاستنتاج بعدم وجود مشكلة الازدواج الخطى (Multi-collinearity) بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة. وعلى صعيد آخر ظهر ارتباط إيجابى معنوى بصورة أكبر قليلاً بين المتغير الخاص بحجم الشركة (Size) والمتغير الذى يشير إلى حجم مكتب المراجعة (Big 4)، حيث: ( $P=0.000$ ، 0.358)، وهو ارتباط أيضاً غير قوى.

## 5- نتائج اختبار فروض البحث

يتناول الباحث فى هذه الفرعية نتائج التحليل الإحصائى لاختبار فروض البحث، وبما يمكن من الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها تحديد مدة قبول أو عدم قبول تلك الفروض، وقد اعتمد الباحث



على حزمة البرامج الإحصائية (SPSS-Aoms, 24)، والتي يمكن من خلالها تطبيق أسلوب تحليل المسار. ولذلك سوف يبدأ الباحث بعرض النتائج الإحصائية ذات الصلة باختبار معنوية النموذج، ويلي ذلك يعرض الباحث لنتائج اختبار فروض البحث من الأول إلى الرابع.

### 5-1 معنوية النموذج

أقترح (Kline, 2005)<sup>(6)</sup> نسب محددة لمؤشرات قياس جودة المطابقة، وفي ضوءها تتحدد صلاحية النموذج الموفق. ويوضح الجدول (3) القيم المقترحة لجودة النموذج، وما توصل إليه الباحث بشأن النموذج المقترح.

### جدول 3: مؤشرات جودة المطابقة لنمذجة المعادلة الهيكلية

نموذج الدراسة	النسب المثلى لمؤشرات جودة المطابقة	مؤشرات التوافق (Fit Indices)
4.70	أقل من 5	- النسبة بين قيمة كا <sup>2</sup> / درجات الحرية (CMIN/DF)
%97.2 %92.2	أكبر من 90%	- مؤشر جودة المطابقة (GFI) - مؤشر جودة المطابقة المعدل (AGFI)
0.09	0.08 : 0.08-	- مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي (RMSEA) - Root Mean Square of Approximation Index
%0.35	أقل من 10%	- مؤشر جذر متوسط المربعات المتبقي (RMR) - Root Mean Square Residual Index

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Kline, 2005)

وكما يتضح من الجدول رقم (3) والذي يتناول مؤشرات جودة المطابقة (Goodness of Fit) أن نموذج الدراسة يقع في الحدود المثلى لمؤشرات جودة المطابقة، فيما عدا مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي (RMSEA) فقد ظهر بقيمة 0.09 وهي أكبر قليلاً من النسب المثلى والتي تتراوح بين -0.08:0.08، بالإضافة إلى زيادة في قيمة النسبة بين قيمة كا<sup>2</sup> / درجات الحرية (CMIN/DF) والذي ظهرت بقيمة 4.70 وإن كانت ما تزال في حدود القيم المثلى، فقد يكون السبب في ذلك لتأثر دلالة معامل كا<sup>2</sup> بحجم العينة، وبالتالي يجب أن يدعم بمقاييس أخرى لقياس جودة المطابقة وهو ما تحقق منه الباحث بالفعل؛ حيث تحوز قيم مؤشرات جودة المطابقة الأخرى على قيم جيدة للمطابقة حيث بلغ مؤشر جودة المطابقة (GFI) ومؤشر جودة المطابقة المعدل

(6) Kline, B. 2005. Principles and practice of structural equation modeling. 2nd. New York: The Guilford Press.

نقلاً عن:

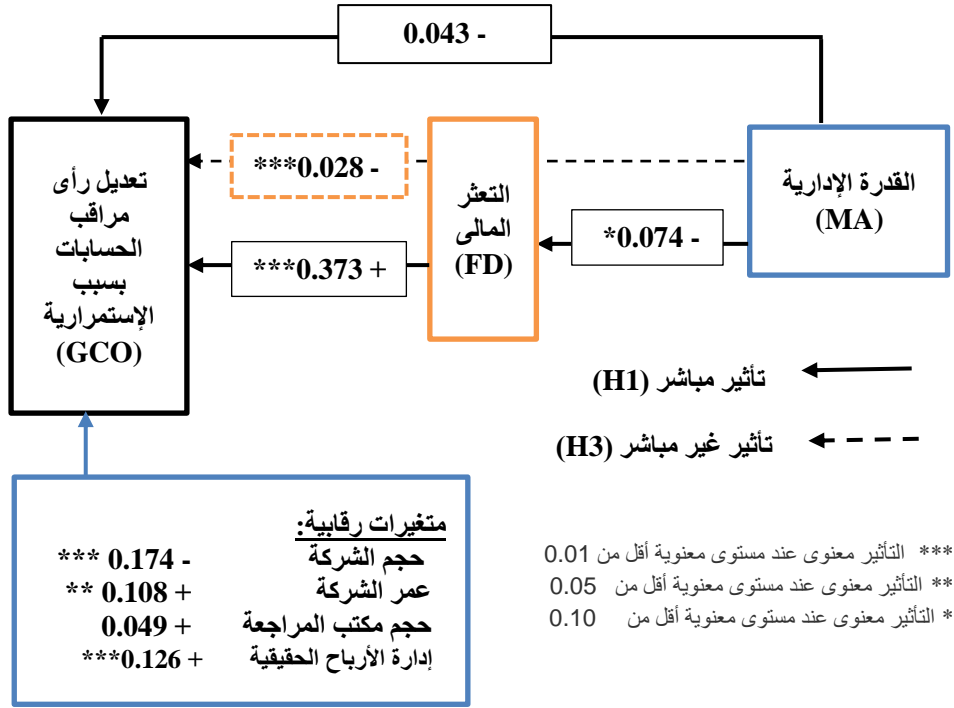
Xiao, J., R. Duh, and C. Chow. 2011. Exploring the direct and indirect performance effects of information/ communication technology and management accounting and controls. *Accounting and Business research*, 41(2), 145-169.

(AGFI) ما قيمته 97.2% و 92.2% على التوالي وكلاهما أكبر من النسب المثلى والتي يجب ألا تقل عن 90%. وبذلك تعكس تلك المؤشرات صلاحية النموذج الموقف، ومن ثمّ يمكن القول بأن المشاهدات المتضمنة بالنموذج قادرة على قياس العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة. وهو ما يتناوله الباحث في الفرعيتين التاليتين.

## 5-2 العلاقة بين القدرة الإدارية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية

يختبر الباحث فى هذه الفرعية الفرضين الأول والثالث والذان يتناولوا العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين القدرة الإدارية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية، حيث يتوقع الفرض الأول للبحث وجود علاقة سلبية مباشرة بينهما، فى حين يتوقع الفرض الثالث للبحث وجود علاقة سلبية غير مباشرة بينهما يتوسط التعثر المالى كمتغير وسيط. ويوضح الشكل رقم (3) نتائج التحليل الإحصائى لتحليل المسار والتي توضح معاملات المسار المعيارية (SPC)، ومستوى المعنوية، بالإضافة لذلك يبين الجدول رقم (4) قيم الدلالة الاحصائية (P-Value)، وقرار قبول أو رفض فرضى البحث الأول والثالث.

وبخصوص الفرض الأول والذى توقع الباحث من خلاله وجود علاقة سلبية مباشرة بين القدرة الإدارية لعميل المراجعة واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية. إذ أظهرت نتائج تحليل المسار ما يتفق مع توقعات الباحث بصورة جزئية، فقد ظهرت العلاقة المباشرة بين القدرة الإدارية واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية كعلاقة سلبية ولكنها غير معنوية حيث كانت (SPC = -0.043، P = 0.324)، وبما يشير إلى رفض الفرض الأول للبحث. وتختلف تلك النتيجة إلى حد ما مع ما توصلت إليه دراستى (Krishnan and Wang, 2015; Berglund et al., 2018) وكلاهما قد أشار إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين القدرة الإدارية واحتمال حصول عميل المراجعة على رأى معدل بسبب الإستمرارية. ويمكن للباحث تبرير ذلك بأن الخصائص الإدارية بصفة عامة والقدرة الإدارية تحديداً تعد بمثابة محدد جوهرى للعديد من النتائج والخيارات الإستراتيجية طويلة الأجل وبالتالي فالتبعات الإيجابية للقدرة الإدارية قد لا تظهر فى الأجل القصيرة. بالإضافة لذلك فقد اشار (Berglund et al. (2018 إلى أن تأثير القدرة الإدارية على رأى مراقب الحسابات يستند إلى بعدين أساسيين، وهما: بعد الأداء (Performance Channel) وبعد المعلومات (Information Channel)، وبالتالي يعتقد الباحث بأهمية وضرورة أن تدرس العلاقة بين الخصائص الإدارية ومخرجات عملية المراجعة فى ضوء كلا البعدين وهو ما دفع الباحث إلى اختبار الفرض الثالث للبحث.



شكل 3: نتيجة اختبار الفرضين الأول والثالث

جدول 4: نتيجة اختبار الفرضين الأول والثالث

أثر القدرة الإدارية على تعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية

قرار قبول أو رفض الفرض	P-Value	معاملات المسار المعيارية (SPC)	المسار (Path)	الفرض
رفض	0.324	0.043 -	GCO ← MA تأثير مباشر	H1
قبول	**0.014	0.028 -	GCO ← - - MA تأثير غير مباشر بواسطة FD	H3
	*0.100	0.074 -	FD ← MA تأثير مباشر	
	***0.000	0.373 +	GCO ← FD تأثير مباشر	

- \*\*\* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من 1%.
- \*\* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من 5%.
- \* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من 10%.

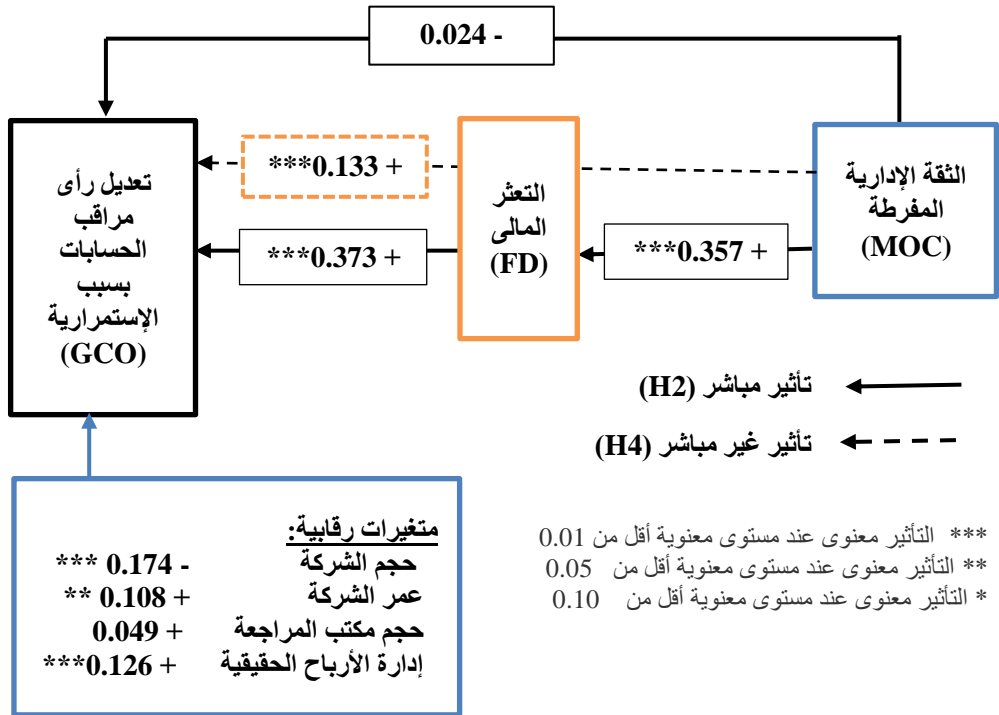
وفيما يتعلق بالفرض الثالث والذي توقعه الباحث من خلاله بأن يتوسط التعثر المالي العلاقة السلبية بين القدرة الإدارية لعميل المراجعة واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية، وبالتالي تبدو العلاقة بينهما كعلاقة غير مباشرة. وقد جاءت نتائج تحليل المسار بما يتفق مع توقعات الباحث، فقد ظهرت العلاقة غير المباشرة بين القدرة الإدارية واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية كعلاقة سلبية معنوية يتوسطها التعثر المالي حيث كانت (SPC = -0.028، P = 0.014). بالإضافة لذلك وفي ضوء ما ورد بكلٍ من الشكل رقم (3) والجدول رقم (4) تبدو العلاقة السلبية بينهما؛ كنتيجة منطقية ترجع إلى: (1) وجود علاقة سلبية معنوية بين القدرة الإدارية (MA) والتعثر المالي (FD)، حيث كانت (SPC = -0.074، P = 0.10) وبما يشير ضمناً إلى أن الشركات التي تتصف بزيادة القدرة الإدارية كانت الأقل احتمالاً لمواجهة مشاكل التعثر المالي وهي نتيجة منطقية تتفق مع ما أكدته نظرية الصفوف العليا. (2) وجود علاقة إيجابية معنوية بين التعثر المالي (FD) واحتمال اصدار رأى معدل بسبب الإستمرارية (GCA) حيث كانت (SPC = +0.373، P = 0.000)، وتتفق هذه النتيجة مع المسلمة البحثية والتي سبق وأن أشار إليها الباحث من قبل، ومفادها أن الشركات التي تواجه مشاكل مالية كانت الأكثر احتمالاً للحصول على أراء معدلة وبما يتفق مع نتائج أغلب الدراسات التي أجريت في هذا الصدد (e.g. Suroto and Kusuma, 2017; Satria et al., 2018). ومن ثمَّ يخلص الباحث إلى نتيجة هامة تفيد بقبول الفرض الثالث للبحث.

ويمكن للباحث تبرير النتيجة السابقة - بشأن قبول الفرض الثالث للبحث- في ضوء مفاهيم كلٍ من: منظور الموارد ومنظور أسواق المال. إذ تظهر التأثيرات الإيجابية للقدرة الإدارية على الحالة المالية للشركة لسببين أساسيين، الأول: يرتبط بقدرة المديرين التنفيذيين الذين يتصفون بزيادة القدرة الإدارية على استغلال الفرص الاستثمارية الملائمة وبما يدعم ويحسن الأداء المالي للشركة وقدرتها على تحقيق استدامة للنتائج المالية الجيدة، والثاني: مرده إلى التقييم الإيجابي لأسواق المال بالنسبة للشركات التي تدار بواسطة مديرون تنفيذيون يتصفون بزيادة القدرة الإدارية وهو ما ينعكس إيجاباً على قيمة الشركة وتحسن الأداء السوقي لها، نتيجة لاستحواذ الشركة على ثقة المستثمرين الحاليين والمرقبين وكذلك المحللين الماليين. وأن كلا النتيجتين السابقتين يتم تقييمهما إيجابياً من قبل مراقب الحسابات؛ حيث تنخفض كلٍ من مخاطر المراجعة ومخاطر الارتباط بالنسبة للشركات التي تتصف باستقرار الحالة المالية وتزداد الثقة من قبل مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة الاستمرار في

المستقبل، وبالتالي تنخفض احتمالات اصدار مراقبى الحسابات لرأى معدل يتعلق بالإستمرارية بالنسبة للشركات التى تتصف بزيادة القدرة الإدارية.

### 3-5 العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية

يتعرض الباحث فى هذه الفرعية إلى نتيجة اختبار الفرضين الثانى والرابع والذان يتاولا العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين الثقة الإدارية المفرطة وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية، حيث يتوقع الفرض الثانى للبحث وجود علاقة إيجابية مباشرة بينهما، فى حين يتوقع الفرض الرابع للبحث وجود علاقة إيجابية غير مباشرة بينهما يتوسط التعثر المالى كمتغير وسيط. ويوضح الشكل رقم (4) نتائج التحليل الإحصائى لتحليل المسار التى توضح معاملات المسار المعيارية (SPC)، ومستوى المعنوية، بالإضافة لذلك يبين الجدول رقم (5) قيم الدلالة الاحصائية (P-Value)، وقرار قبول أو رفض فرضى البحث الثانى والرابع.



شكل 4: نتيجة اختبار الفرضين الثانى والرابع

## جدول 5: نتيجة اختبار الفرضين الثاني والرابع

أثر الثقة الإدارية المفرطة على تعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية

قرار قبول أو رفض الفرض	P-Value	معاملات المسار المعيارية (SPC)	المسار (Path)	الفرض
رفض	0.632	0.024 -	GCO ← MOC	H2
			تأثير مباشر	
قبول	***0.000	0.133 +	GCO ← - - MOC	H4
			تأثير غير مباشر بواسطة FD	
	***0.000	0.357 +	FD ← MOC	
			تأثير مباشر	
***0.000	0.373 +	GCO ← FD		
		تأثير مباشر		

- \*\*\* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من 1%.
- \*\* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من 5%.
- \* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من 10%.

وبخصوص الفرض الثاني والذي توقعه الباحث من خلاله وجود علاقة إيجابية مباشرة بين الثقة الإدارية المفرطة لعميل المراجعة واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية. إذ أظهرت نتائج تحليل المسار ما يختلف مع ما توقعه الباحث، فقد ظهرت العلاقة المباشرة بين الثقة الإدارية المفرطة واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية كعلاقة سلبية ولكنها غير معنوية حيث كانت (SPC = - 0.024, P = 0.632)، وبما يشير إلى رفض الفرض الثاني للبحث. وتختلف تلك النتيجة عن ما توصلت إليه نتائج عدة دراسات (Ji and Lee, 2010; Kim, 2016; Seputra, 2020)؛ حيث أشارت نتائج تلك الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين الثقة الإدارية المفرطة وتعديل رأى مراقب بسبب الاستمرارية، وخلافًا لما أشارت إليه نتائج دراسة (Sutrisno, 2019) بشأن وجود علاقة سلبية بينهما. ويمكن للباحث تبرير ذلك، استنادًا إلى الأدلة المحدودة نسبيًا بشأن وجود بعض النتائج الإيجابية جراء زيادة الثقة الإدارية وخاصة في القطاعات التي يكون فيها الابتكار أحد محددات الأداء الجيد (Galasso and Simcoe, 2011; Hirshleifer et al., 2012). وبالتالي يعتقد الباحث بأن الثقة الإدارية المفرطة قد تكون مطلوبة في ظروف معينة ويكون لها دور في دعم الأداء المالى للشركة، ومن ثم فالعلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة واصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية يجب ألا تدرس بمعزل عن الحالة المالية لعميل المراجعة والتي قد تتأثر إيجابًا أو سلبًا تبعًا لمستوى الثقة الإدارية. وهو ما دفع الباحث لاختبار الفرض الرابع للبحث.

وفيما يتعلق بالفرض الرابع والذي توقعه الباحث من خلاله بأن يتوسط التعثر المالي العلاقة الإيجابية بين الثقة الإدارية المفرطة لعميل المراجعة واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية وبما يشير إلى وجود علاقة غير مباشرة بينهما. وقد جاءت نتائج تحليل المسار بما يتفق مع توقعات الباحث، فقد ظهرت العلاقة غير المباشرة بين القدرة الإدارية واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية كعلاقة إيجابية معنوية يتوسطها التعثر المالي حيث كانت (SPC = +0.133، P = 0.000). بالإضافة لذلك وفي ضوء ما ورد بكلٍ من الشكل رقم (4) والجدول رقم (5) تبدو العلاقة الإيجابية بينهما؛ كنتيجة منطقية ترجع إلى: (1) وجود علاقة إيجابية معنوية بين الثقة الإدارية المفرطة (MOC) والتعثر المالي (FD)، حيث كانت (SPC = +0.357، P = 0.000) وبما يشير ضمناً إلى أن الشركات التي تتصف بزيادة الثقة الإدارية كانت الأكثر احتمالاً لمواجهة مشاكل التعثر المالي وهي نتيجة منطقية تتفق مع أكد البعض بشأن التأثيرات السلبية على الأداء المالي للشركة جراء زيادة الثقة الإدارية (Yan, 2011; Lai et al., 2017). (2) وجود علاقة إيجابية معنوية بين التعثر المالي (FD) واحتمال اصدار رأى معدل بسبب الإستمرارية (GCA) حيث كانت (SPC = +0.373، P = 0.000)، وتتفق هذه النتيجة مع المسلمة البحثية والتي سبق وأن أشار إليها الباحث من قبل وأكدها نتائج اختبار الفرض الثالث للبحث. ومن ثمَّ يخلص الباحث إلى نتيجة هامة تفيد بقبول الفرض الرابع، وبما يتفق مع نتائج دراسة (Ji and Lee, 2015).

ويمكن للباحث تبرير النتيجة السابقة - بشأن قبول الفرض الرابع للبحث- في ضوء مفاهيم نظرية الاستثمار الكفاء. إذ أن المديرين التنفيذيين المفرطين في الثقة يبالغون في توقعاتهم المستقبلية، وبالتالي يميلون إلى اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية مبالغ فيها إلى حد ما، وأن تلك القرارات من شأنها أن تزيد من درجة المخاطر التي يحتمل أن تواجهها الشركة، وليس هذا فحسب بل يكون لتلك القرارات تبعات سلبية على أداء الشركة في الأجل القصير وهي الفترة التي تكون محل تقييم من قبل مراقب الحسابات وخاصة فيما يتعلق بتقييم قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل. وبالتالي يستنتج الباحث وجود تقييم سلبي من قبل مراقبي الحسابات للشركات التي تدار بواسطة المفرطون في الثقة، حيث تزيد مخاطر المراجعة بصفة عامة ومخاطر الارتباط بصفة خاصة، ويدعم ذلك ما أكدته نتائج العديد من الدراسات السابقة والتي أجريت مؤخراً وجاءت نتائجها لتؤكد وجود علاقة إيجابية معنوية بين الثقة الإدارية المفرطة وألعاب المراجعة (Mitra et al., 2019; Zalaghi et al, 2020). بالإضافة لذلك يعتقد الباحث بأن تقييم مخاطر المراجعة عند

مستوى مرتفع جراء الإفراط فى الثقة يقود مراقبو الحسابات إلى أعمال مفاهيم الشك المهني بصورة أكبر وعلى نطاق أوسع، ويوجد لديهم شك أكبر بشأن خطط الإدارة المستقبلية ونتائجها وبالتالي تزداد احتمالات تعديل الرأى المهني لمراقب الحسابات فى هذا الصدد.

وبخصوص محددات اصدار مراقبى الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية بخلاف المتغيرات التى تناولتها فروض البحث، فقد تضمن نموذج الدراسة عدد من المتغيرات الرقابية كما يظهر فى الشكلين (3) و(4)، وهم حجم الشركة وعمر الشركة وحجم مكتب المراجعة وإدارة الأرباح الحقيقية. وجاءت النتائج لتشير إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين حجم الشركة واحتمال اصدار مراقبى الحسابات لرأى معدل بسبب الاستمرارية، حيث  $(SPC = -0.174, P = 0.000)$  وهى نتيجة منطقية تشير إلى أن الشركات الأكبر حجمًا هى الأقل حصولًا على تقارير معدلة بسبب الاستمرارية، فمن الطبيعى أن تكون الشركات الكبرى هى الأكثر استقرار من الناحية المالية والأداء ولديها قدرة أكبر على تحقيق استدامة النتائج المالية. وبخصوص عمر الشركة، فقد اوضحت النتائج أن الشركات الأقدم كانت الأكثر احتمالاً للحصول على رأى معدل بسبب الإستمرارية فقد ظهرت العلاقة بينهما كعلاقة إيجابية معنوية، حيث  $(SPC = +0.108, P = 0.014)$ ، وهى نتيجة غير متوقعة إلى حد ما، ولكن يمكن تبرير ذلك بأن بعض من الشركات المتضمنة بعينة الدراسة تنتمى لقطاع الأعمال العام وهى شركات رغم تاريخها الكبير من حيث النشأة إلا أنها تواجه العديد من المشاكل المالية جعلتها الأكثر احتمالاً للحصول على رأى معدل بسبب الاستمرارية. وبخصوص حجم مكتب المراجعة كأحد محددات تعديل الرأى المهني لمراقب الحسابات بسبب الاستمرارية، فقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بينهما، حيث  $(SPC = +0.049, P = 0.258)$ .

وأخيرًا، وفيما يتعلق بإدارة الأرباح الحقيقية -كمقياس عكسى لجودة التقارير المالية - أظهرت النتائج بأن الشركات التى تتبنى سياسات بموجبها تسعى لإدارة أرباحها من خلال الأنشطة الحقيقية (REM) كانت الأكثر احتمالاً للحصول على رأى معدل بسبب الاستمرارية، حيث  $(SPC = +0.126, P = 0.004)$ ، وبما يشير إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بينهما. وتتفق النتيجة السابقة مع ما أكدته العديد من الدراسات جاءت فى مجملها بنتيجة هامة مفادها زيادة احتمالات الحصول على أراء معدلة فى ظل انخفاض جودة التقارير المالية (e.g. Francis and Krishnan, 1999; Chen et al., 2001; Omid, 2015). وتدعم هذه النتيجة بصورة جزئية ما دعا إليه البعض بشأن بعد المعلومات (جودة التقارير المالية) كمحدد للعلاقة بين القدرة الإدارية واحتمال اصدار رأى معدل بسبب الإستمرارية (Krishnan and Wang, 2015; Berglund et al.,



(2018). وهو ما يتعرض له الباحث بصورة مختصرة من خلال التحليل الإضافى وعلى النحو الوارد فى الفرعية التالية.

#### 5-4 تحليل إضافى (الدور الوسيط لإدارة الأرباح الحقيقية)

فى ضوء ما ورد بمعيار المراجعة المصرى (701) -"التعديلات على تقرير مراقب الحسابات"- يقوم مراقبو الحسابات بتعديل آرائهم فى حالات متعددة منها عدم التأكد والشك فى قدرة الشركة على الاستمرار والخلاف مع الإدارة حول السياسات المحاسبية وعدم كفاية الإفصاح، ولأن تلك الحالات من شأنها التأثير على القوائم المالية لعميل المراجعة، ظهر اتجاه بحثى تناول العلاقة بين جودة التقارير المالية والتعديلات على رأى مراقب الحسابات؛ مستندين فى ذلك إلى فرضية هامة ترتكز على أن خصائص التقرير المالى لعميل المراجعة أحد محددات الحكم المهنى لمراقب الحسابات.

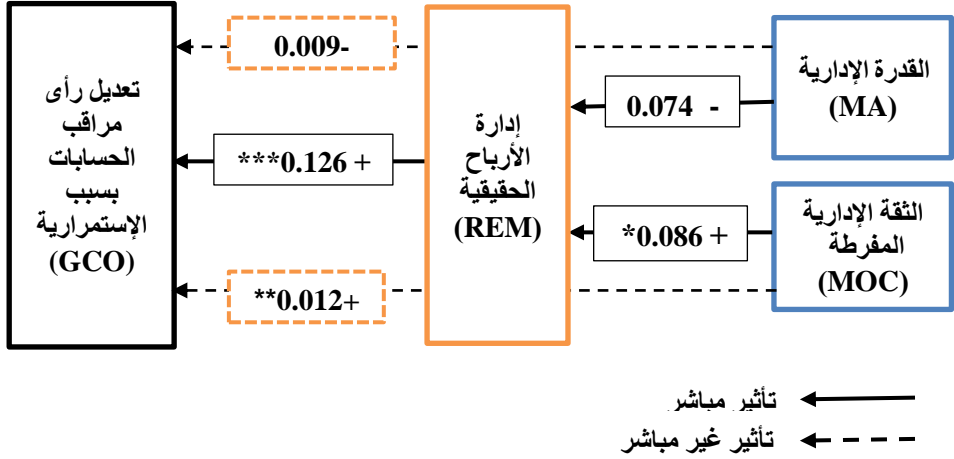
وفى هذا الصدد استندت دراسات عدة فى قياسها لجودة التقارير المالية إلى المقاييس التى تعكس جودة الأرباح المحاسبية. فبداية من دراسة (Francis and Krishnan 1999) والنسبة التى توصل اليها الباحثان فيها إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستحقاقات الإجمالية -كمقياس عكسى لجودة التقارير المالية- واحتمال اصدار مراقبى الحسابات لرأى معدل. كما أكدت دراسة (Chen et al. 2001) على أن الشركات الصينية التى تتبنى اتجاه بموجبه تقوم بإدارة أرباحها لديها احتمالات أكبر للحصول على رأى معدل من قبل مراقب الحسابات. وتوصلت دراسة (Johl et al. 2007) إلى وجود علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات غير العادية واصدار مراقبى الحسابات لرأى معدل. وتوصلت دراسة (Omid 2015) إلى وجود علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح من خلال المدخل المحاسبى واصدار مراقب الحسابات لرأى معدل. ويتفق ذلك مع ما توصل إليه الباحث من قبل أثناء اختبار فروض البحث؛ حيث أظهرت النتائج بأن الشركات التى تتبنى سياسات بموجبه تسعى لإدارة أرباحها من خلال الأنشطة الحقيقية (REM) كانت الأكثر احتمالاً للحصول على رأى معدل بسبب الإستمرارية، حيث ( $SPC = +0.126$ ,  $P = 0.004$ )، وبما يشير إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بينهما.

وفى ضوء ما سبق عرضه من دراسات وما توصل إليه الباحث من نتائج؛ يخلص الباحث إلى مسلمة بحثية مفادها أن الشركات التى تتصف بانخفاض جودة التقارير المالية كانت الأكثر احتمالاً للحصول على رأى معدل من قبل مراقبى الحسابات. ويمكن للباحث تبرير ذلك بأن الانخفاض فى جودة التقارير المالية يظهر نتيجة لتبنى الإدارة لسياسات محاسبية غير ملائمة بدافع

اخفاء أداء مالى غير مستقر للشركة فى الفترة الحالية أو سعياً لتحقيق منافع خاصة للإدارة، وأياً كانت دوافع أو أدوات التلاعب فى التقارير المالية مما لا شك فيه أنها ستكون محل اهتمام من قبل مراقب الحسابات ومن ثم فهى محدد جوهرى لطبيعة حكمه المهنى فى هذا الصدد. ونظراً لأن دوافع الإدارة للتلاعب فى التقارير المالية بصفة عامة وإدارة أرباحها بصفة خاصة؛ قد تظهر كانعكاس للخصائص الإدارية، وبما يعكس احتمال وجود علاقة غير مباشرة بين كلٍ من القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة من ناحية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية من ناحية أخرى من خلال متغير وسيط، وهو إدارة الأرباح الحقيقية (REM). ولذلك يجب التحليل الإضافى على التساؤلين التاليين:

- (أ) هل تتوسط إدارة الأرباح الحقيقية العلاقة بين القدرة الإدارية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية؟ وما هى طبيعة هذه العلاقة أن وجدت؟
- (ب) هل تتوسط إدارة الأرباح الحقيقية العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية؟ وما هى طبيعة هذه العلاقة أن وجدت؟

ويوضح الشكل رقم (5) نتائج التحليل الإحصائى لتحليل المسار والتي توضح معاملات المسار المعيارية (SPC)، ومستوى المعنوية، بالإضافة لذلك يبين الجدول رقم (6) قيم الدلالة الاحصائية (P-Value)، ونتيجة الإجابة على التساؤلين السابقين، وللذان يختبرا العلاقة غير المباشرة بين كلٍ من القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة من ناحية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية من ناحية أخرى من خلال إدارة الأرباح الحقيقية كمتغير وسيط.



\*\*\* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من 0.01  
\*\* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من 0.05  
\* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من 0.10

#### شكل 5: اختبار الدور الوسيط لإدارة الأرباح الحقيقية

وفيما يتعلق بالتساؤل البحثى الإضافى الأول والذي توقع الباحث من خلاله باحتمال أن تتوسط إدارة الأرباح الحقيقية (REM) العلاقة بين القدرة الإدارية لعميل المراجعة واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستثمارية وبما يشير إلى وجود علاقة غير مباشرة بينهما. وفى ضوء ما ورد بالشكل رقم (5) والجدول رقم (6) جاءت نتائج تحليل المسار على خلاف توقعات الباحث فقد ظهرت العلاقة غير المباشرة بين القدرة الإدارية واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستثمارية من خلال إدارة الأرباح الحقيقية كمتغير وسيط كعلاقة سلبية ولكنها غير معنوية حيث كانت (SPC = -0.009، P = 0.118). وهى نتيجة يعتقد الباحث بأن سببها الأساسى وجود علاقة سلبية غير معنوية بين القدرة الإدارية (MA) وإدارة الأرباح الحقيقية (REM)، حيث كانت (SPC = -0.074، P = 0.127). وذلك على خلاف نتائج العديد من الدراسات السابقة، والتي تشير نتائجها إجمالاً إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين القدرة الإدارية من ناحية وإدارة الأرباح من ناحية أخرى (e.g. Demerjian et al., 2013; Sales et al., 2015; Huang and Sun, 2017; Oskouei and Sureshjani, 2020). وفى الوقت نفسه أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين القدرة الإدارية من ناحية وإدارة الأرباح وتمهيد الدخل من ناحية أخرى (إبراهيم، 2017؛ عيسى وحشاد، 2021؛ Demerjian et al., 2020).

**جدول 6: أثر القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة على تعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الاستمرارية الدور الوسيط لإدارة الأرباح الحقيقية**

السؤال	المسار (Path)	معاملات المسار المعيارية (SPC)	P-Value	الإجابة على التساولين الإضافيين
السؤال الأول	GCO ← - - MA تأثير غير مباشر بواسطة REM	0.009 -	0.118	لا توجد علاقة غير مباشرة بين القدرة الإدارية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الاستمرارية
	REM ← - - MA تأثير مباشر	0.074 -	0.127	
	GCO ← - - REM تأثير مباشر	0.126 +	***0.004	
السؤال الثاني	GCO ← - - MOC تأثير غير مباشر بواسطة REM	0.012 +	**0.012	توجد علاقة إيجابية غير مباشرة بين الثقة الإدارية المفرطة وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الاستمرارية
	REM ← - - MOC تأثير مباشر	0.086 +	*0.077	
	GCO ← - - REM تأثير مباشر	0.126 +	***0.004	

- \*\*\* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من 1%.
- \*\* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من 5%.
- \* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من 10%.

ويعتقد الباحث بأنه من الممكن تفسير تباين نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بالعلاقة بين القدرة الإدارية وإدارة الأرباح فى ضوء اتجاهين مختلفتين. ويستند الاتجاه الأول إلى منظور التأثيرات المتعارضة؛ إذ أن القدرة الإدارية فى علاقتها بإدارة الأرباح يحكمها بعدين مختلفين وقد يلغى كلٍ منهما تأثير الآخر. ويتعلق البعد الأول بأن المديرين التنفيذيين ذوى القدرات الإدارية المرتفعة يمتلكون من الخبرات والمعارف ما يمكنهم من القيام بممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية وبما يعكس علاقة إيجابية بينهما، فى حين يعكس البعد الثانى طبيعة العلاقة بين القدرة الإدارية والأداء حيث أن الشركات التى تدار بواسطة ذوى القدرات الإدارية المرتفعة غالباً من تحقق أداء مالى جيد مقارنة بغيرها من الشركات؛ وبالتالي تخفى أحد أهم دوافع إدارة الأرباح، وبما يعكس علاقة سلبية بين القدرة الإدارية وممارسات إدارة الأرباح. بينما يستند الاتجاه الثانى إلى منظور الدوافع المختلفة، إذ أن المديرين ذوى القدرات الإدارية المرتفعة قد يتبنون اتجاهًا يهدفون من خلاله زيادة الأرباح أحيانًا أو تخفيضها فى أحيانًا أخرى ومن ثم يتعين إجراء مزيد من الدراسات فى هذا الصدد وخاصة فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين القدرة الإدارية وتمهيد الدخل.

وفيما يتعلق بالتساؤل البحثي الإضافي الثاني والذي توقعه الباحث من خلاله باحتمال أن تتوسط إدار الأرباح الحقيقية (REM) العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة لعميل المراجعة واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية، وبما يشير إلى علاقة غير مباشرة بينهما. وفي ضوء ما ورد بالشكل رقم (5) والجدول رقم (6) جاءت نتائج تحليل المسار بما يتفق مع توقعات الباحث فقد ظهرت العلاقة غير المباشرة بين الثقة الإدارية المفرطة واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية من خلال إدارة الأرباح الحقيقية كمتغير وسيط كعلاقة إيجابية معنوية حيث كانت  $(SPC = +0.012, P = 0.012)$ .

وهى نتيجة منطقية ترجع إلى: (1) وجود علاقة إيجابية معنوية بين إدارة الأرباح الحقيقية (REM) واحتمال اصدار رأى معدل بسبب الإستمرارية (GCA) حيث كانت  $(SPC = +0.126, P = 0.004)$ ، وقد سبق وأن عرض الباحث لمبررات هذه العلاقة فى جزئية سابقة. و(2) وجود علاقة إيجابية معنوية أيضاً بين الثقة الإدارية المفرطة (MOC) وإدارة الأرباح الحقيقية (REM)، حيث كانت  $(SPC = +0.086, P = 0.077)$  وتشير هذه العلاقة ضمناً إلى أن الشركات التى تتصف بزيادة الثقة الإدارية كانت الأكثر احتمالاً لتبنى ممارسات إدارة الأرباح، وتتفق تلك النتيجة مع ما أكدته نتائج العديد من الدراسات السابقة، بشأن وجود علاقة إيجابية جوهرية بين الثقة الإدارية المفرطة وتوسع الإدارة فى ممارسات إدارة الأرباح، سواء كان ذلك من خلال أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية أو من خلال التلاعب فى الاستحقاقات الاختيارية (Hribar and Yang, 2016; Kouaib and Jarboui, 2017; Sutrisno, 2019; Zaher, 2019) ومبررهم فى ذلك أن الإدارة المفرطة فى الثقة تسعى لإدارة أرباحها بهدف مقابلة توقعات الأداء المبالغ فيها من ناحية، وسعيًا للحفاظ على سمعة ومصداقية الإدارة من ناحية أخرى، فى حين يرى آخرون بأن الإدارات المفرطة فى الثقة تميل لتبنى سياسات محاسبية أقل تحفظاً كتأخير الاعتراف بالخسائر والمبالغة فى تقدير قيم الأصول، وبما يعكس إجمالاً انخفاض جودة التقارير المالية (Ahmed and Duellman, 2013; Hwang et al., 2015; Salehi et al., 2018; Abulezz et al., 2019).

وفى النهاية بعد أن عرض الباحث لنتائج اختبار فروض البحث الأساسية، وما توصل إليه بشأن التساؤلات البحثية الإضافية، يقدم الباحث بالجدول رقم (7) ملخصاً لتلك النتائج.

## جدول 7: ملخص نتائج اختبار الفروض والتساؤلات الإضافية

طبيعة ومعنوية العلاقة	نتيجة الاختبار	الفرض / التساؤل البحثي الإضافي
علاقة سلبية غير معنوية	رفض	<b>الفرض الأول:</b> توجد علاقة سلبية مباشرة بين القدرة الإدارية لعميل المراجعة واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية، فى الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية.
علاقة سلبية غير معنوية	رفض	<b>الفرض الثانى:</b> توجد علاقة إيجابية مباشرة بين الثقة الإدارية المفرطة لعميل المراجعة واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية، فى الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية.
علاقة غير مباشرة سلبية معنوية ناتجة عن: ● علاقة سلبية بين القدرة الإدارية والتعثر المالى. ● علاقة إيجابية بين التعثر المالى واصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية.	قبول	<b>الفرض الثالث:</b> يتوسط التعثر المالى العلاقة السلبية بين القدرة الإدارية واصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية، فى الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية.
علاقة غير مباشرة إيجابية معنوية ناتجة عن: ● علاقة إيجابية بين الثقة الإدارية المفرطة والتعثر المالى. ● علاقة إيجابية بين التعثر المالى واصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية.	قبول	<b>الفرض الرابع:</b> يتوسط التعثر المالى العلاقة الإيجابية بين الثقة الإدارية المفرطة واصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية، فى الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية.
علاقة سلبية غير معنوية	لا	<b>التساؤل الإضافي الأول:</b> هل تتوسط إدارة الأرباح الحقيقية العلاقة بين القدرة الإدارية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية؟ وما هى طبيعة هذه العلاقة أن وجدت؟
علاقة غير مباشرة إيجابية معنوية ناتجة عن: ● علاقة إيجابية بين الثقة الإدارية المفرطة وإدارة الأرباح الحقيقية. ● علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح الحقيقية واصدار مراقب الحسابات لرأى معدل بسبب الإستمرارية.	نعم	<b>التساؤل الإضافي الثانى:</b> هل تتوسط إدارة الأرباح الحقيقية العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية؟ وما هى طبيعة هذه العلاقة أن وجدت؟

## 6- النتائج والتوصيات ومجالات البحوث المستقبلية

تعرض البحث الحالي إلى قضية محاسبية هامة تتصف بالحدثة إلى حد ما، فهي ترتبط بأحد أهم الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات، والذي برزت أهميته مؤخرًا في أعقاب الأزمة المالية العالمية وهو: تقييم مراقب الحسابات لقدرة العميل محل المراجعة على الإستمرار، والذي خصصت له معايير المراجعة الدولية والمصرية المعيار رقم (570) بعنوان "الإستمرارية"، ويوفر هذا المعيار إرشادات بشأن مسئولية مراقب الحسابات عن تقييم مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرار وانعكاسات ذلك على تقرير المراجعة. وقد أكد المعيار في جوانب عدة منه على ضرورة أن يقوم مراقب الحسابات بمناقشة الإدارة في الظروف والأحداث التي تثير الشكوك في قدرة الشركة على الاستمرار، بالإضافة إلى ذلك يتعين على مراقب الحسابات تقييم تقويم الإدارة لقدرة الشركة على الاستمرار، وعلى أن يتضمن ذلك تقييم لخطط الإدارة المستقبلية ذات الصلة. ولذلك برزت أهمية البحث الحالي لكونه قائم على أساس اختبار العلاقة بين الخصائص الإدارية وطبيعة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الإستمرارية. وقد تمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة واختبار العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين كلٍ من القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية.

وقد أسفر تحليل الدراسة السابقة عن اشتقاق أربعة فروض بحثية، تعكس العلاقة المتوقعة بين متغيرات الدراسة. ومن خلال التحليل الفعلي للتقارير المالية المنشورة لمجتمع الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية عن الفترة من (2015 - 2020). تمكن الباحث من تجميع بيانات فعلية لعدد 79 شركة مقسمة إلى تسعة قطاعات، وبإجمالي 419 مشاهدة شكلت عينة الدراسة. وباستخدام تحليل المسار باعتباره الأسلوب الأكثر ملاءمة لاختبار العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات المشاهدة. وقد تحقق الباحث من صلاحية نموذج الدراسة حيث تقع مؤشرات جودة النموذج في الحدود المثلى لمؤشرات جودة المطابقة المتعارف عليها.

وقد نتج عن تطبيق تحليل المسار رفض الفرضين الأول والثاني وكلاهما يختبر العلاقة المباشرة بين القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة من ناحية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية من ناحية أخرى. حيث ظهرت العلاقة بين القدرة الإدارية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية كعلاقة سلبية غير معنوية، وهي نفسها العلاقة التي ظهرت بين الثقة الإدارية المفرطة وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية. وبرر الباحث ذلك بأن الخصائص الإدارية في ضوء نظرية الصفوف العليا محدد جوهرى للعديد من النتائج التنظيمية والخيارات الإستراتيجية طويلة

الأجل، وبالتالي يحتمل أن لا تظهر تبعاتها سواء الإيجابية (القدرة الإدارية) أو السلبية (الثقة الإدارية المفرطة) فى الأجل القصير.

وفى الوقت نفسه أظهرت نتائج التحليل الإحصائى ما يتفق مع توقعات الباحث؛ فقد تم قبول **الفرض الثالث** للبحث؛ حيث يتوسط التعثر المالى العلاقة السلبية بين القدرة الإدارية وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية وبما يشير إلى وجود علاقة سلبية غير مباشرة بينهما. ومفاد هذه العلاقة أن الشركات التى تدار بواسطة مدراء يتصفون بالقدرة الإدارية كانت أقل احتمالاً للتعرض لمشاكل التعثر المالى، وبالتالي تقل احتمالات حصول تلك الشركات على تقارير مراجعة معدلة بسبب الإستمرارية. ويتفق ذلك مع بعد الأداء، حيث تظهر التأثيرات الإيجابية للقدرة الإدارية على الأداء فى ضوء مفاهيم كلٍ من: **(1) منظور الموارد**، وبموجبه يستطيع المديرين الذين يتصفون بالقدرة الإدارية بتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الشركة، **(2) منظور أسواق المال**، وبموجبه يتم تقييم الشركات التى تدار بواسطة المتميزين إدارياً بصورة إيجابية من المتعاملين بأسواق المال وهو ما ينعكس إيجاباً على قيمة الشركة وأدائها السوقى. وأن كلا البعدين يتم تقييمهما إيجابياً من قبل مراقب الحسابات وبالتالي تقل احتمالات حصول عميل المراجعة على أراء معدلة.

كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائى ما يدعم توقعات الباحث؛ فقد تم قبول **الفرض الرابع** للبحث؛ حيث يتوسط التعثر المالى العلاقة الإيجابية بين الثقة الإدارية المفرطة وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية وبما يشير أيضاً إلى وجود علاقة إيجابية غير مباشرة بينهما. ومفاد هذه العلاقة أن الشركات التى تدار بواسطة المدراء المفرطون فى الثقة كانت أكثر احتمالاً للتعرض لمشاكل التعثر المالى، وبالتالي تزيد احتمالات حصول تلك الشركات على تقارير مراجعة معدلة بسبب الإستمرارية. فففى ضوء مفاهيم **نظرية الاستثمار الكفاء**، يعتقد الباحث بأن المدراء المفرطين فى الثقة يبالغون فى توقعاتهم المستقبلية، ويميلون إلى اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية عالية المخاطر، ويكون لتلك القرارات تبعات سلبية على أداء الشركة فى الأجل القصير وهى الفترة التى تكون محل تقييم من قبل مراقب الحسابات. فضلاً عن ذلك يعتقد الباحث بأن تقييم مخاطر المراجعة عند مستوى مرتفع جراء الإفراط فى الثقة يقود مراقبو الحسابات نحو تطبيق مفاهيم **الشك المهنى** بصورة أكبر وعلى نطاق أوسع، ويوجد لديهم شك أكبر بشأن خطط الإدارة المستقبلية ونتائجها وبالتالي تزداد احتمالات تعديل الرأى المهنى لمراقب الحسابات.



وأخيراً، ومن خلال التحليل الإضافي قدم الباحث مؤشرات تعكس أهمية دراسة العلاقة بين الخصائص الإدارية وبدائل رأى مراقب الحسابات من منظور المعلومات، فمن خلال الإجابة على التساؤلين الإضافيين وتحديدًا السؤال الثانى، توصل الباحث إلى أن إدارة الأرباح الحقيقية - كمقياس عكسى لجودة التقارير المالية - تتوسط العلاقة الإيجابية بين الثقة الإدارية المفرطة وتعديل رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية وبما يعكس علاقة غير مباشرة بينهما. ويشير ذلك ضمناً إلى أن الخصائص الإدارية من محددات جودة التقارير المالية، وأن جودة التقارير المالية من محددات بدائل الرأى المهنى لمراقب الحسابات.

وفى ضوء ما سبق عرضه من اختبارات لفروض البحث ومناقشة نتائجه؛ يخلص الباحث إلى أن الخصائص الإدارية - القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة - تقدم محتوى معلوماتى لمراقب الحسابات يساهم فى تشكيل حكمه المهنى بشأن تقييم الإستمرارية. وإن كانت العلاقة بين تلك الخصائص وبدائل رأى مراقب الحسابات تبدو كعلاقة غير مباشرة؛ إلا أن تبعات تلك الخصائص وبصفة خاصة الحالة المالية لعميل المراجعة محدد جوهرى فى هذا الصدد. وليس هذا فحسب بل ترتبط الخصائص الإدارية وبصفة خاصة الثقة الإدارية المفرطة بجودة المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية لعميل المراجعة. وبالتالي يتعين مراعاة ذلك من قبل مراقبى الحسابات فى كافة مراحل عملية المراجعة بداية من تخطيط إجراءاتها ومروراً بتنفيذها وإلى أن تنتهى بمخرجات تتمثل فى تقرير مراجعة يحوى فى طياته رأى فى محايد يرغبه ويثق فيه الكثير من مستخدمى التقارير المالية.

وبالرغم من أهمية النتائج؛ إلا أن من حدود البحث كونه اقتصر على اختبار العلاقات محل الدراسة باستخدام عينة من الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية دون غيرها من الشركات. كما أنه اقتصر على التعديلات فى رأى مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية، دون غيرها من بدائل تعديل الرأى.

وأخيراً، وفى ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، ولمعالجة حدوده قدر الأمكان؛ يوصى الباحث بمزيد من البحوث المستقبلية تختبر العلاقات السابقة فى ظل مجموعة أخرى من الخصائص الإدارية بخلاف القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة، ومنها على سبيل المثال: قوة المديرين التنفيذيين والنرجسية وفعالية مجلس الإدارة. كما يوصى البحث بدراسة واختبار أثر الخصائص الإدارية على تعديل رأى مراقب الحسابات لأسباب أخرى بخلاف الإستمرارية. ومن المنطقى أن تمتد البحوث المستقبلية أيضاً لتشمل اختبار العلاقة بين الخصائص الإدارية من ناحية

وألعاب المراجعة ودقة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات، وغيرها من المقاييس التي تعكس جودة عملية المراجعة من ناحية أخرى. ويوصى الباحث أيضًا بدراسة أثر الخصائص الإدارية على جودة أعمال الفحص المحدود وغيرها من الخدمات التوكيدية الأخرى.

ومن منظور مهني يوصى الباحث بأهمية قيام الجهات التنظيمية والرقابية ذات الصلة في مصر بتوفير إصدارات مهنية تتضمن إرشادات ومؤشرات يستند إليها مراقبو الحسابات في تقييمهم للخصائص الإدارية لعملاء المراجعة، وبما يساهم في تدنية مخاطر المراجعة إجمالاً وبصفة خاصة مخاطر الارتباط. مع التأكيد على أهمية توفير مؤشرات معلنة يمكن من خلالها قياس والتعرف على الخصائص الإدارية للشركات المقيدة بالبورصة، وذلك على غرار المعمول به في بعض الدول الأجنبية الرائدة في هذا الصدد. كما يتعين على مكاتب ومنشآت المحاسبة والمراجعة وكذلك الجهاز المركزي للمحاسبات ضرورة الاهتمام بالعمل على تنمية مهارات وخبرات مراقبي الحسابات على النحو الذي يمكنهم من التعرف على وتقييم الخصائص الإدارية لعملاء المراجعة.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، إيهاب عبدالفتاح. (2017). "قياس تأثير القدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية". رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة عين شمس.

الإسداوى، مصطفى و بلال، السيد. (2020). "اختبار العلاقة بين القدرة الإدارية والسلوك غير المتماثل للتكاليف فى الشركات المساهمة المصرية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة دمياط، المجلد (1)، العدد (2)، 149 - 190.

الهيئة العامة للرقابة المالية. (2008). المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى، معيار المراجعة المصرى رقم (570) "الإستمرارية".

الهيئة العامة للرقابة المالية. (2008). المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى، معيار المراجعة المصرى رقم (315) "تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام".

الهيئة العامة للرقابة المالية. (2008). المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى، معيار المراجعة المصرى رقم (701) "التعديلات على تقرير مراقب الحسابات".

حسين، علاء على. (2020). "قياس تأثير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على نغمة الإفصاح المحاسبى وسياسة التوزيعات النقدية: دليل تطبيقي من البورصة المصرية". مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة - كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (24)، العدد (2)، 995 - 1063.

حنا، عماد جورج. (2018). "المحتوى المعلوماتى للرأى المتحفظ لمراقب الحسابات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". مجلة المحاسبة والمراجعة، قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة بنى سويف، العدد (3)، 344 - 388.

على، صالح على. (2021) "دراسة واختبار أثر القدرة الإدارية على أتعاب مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة دمياط، المجلد (2)، العدد (2)، 89 - 129.

على، عبدالوهاب نصر. (2017). "العلاقة بين التعثر المالى ووجود الغش بالقوائم المالية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة - كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد (1)، العدد (1)، 48 - 1.

عيسى، عازف وحشاد، طارق. (2021). "قياس أثر القدرة الإدارية على المحتوى الإعلامى لممارسات تمهيد الدخل فى بيئة الأعمال المصرية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة دمياط، المجلد (2)، العدد (2)، 317 - 370.

مليجي، مجدى. (2019). "قياس أثر القدرة الادارية على جودة التقرير المالى وخطر انهيار اسعار الاسهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة - كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد (3)، العدد (3)، 293 - 379.

يوسف، حنان محمد. (2017) "أثر المحتوى الإعلامى لرأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة الدولى رقم (570) المعدل لسنة 2015 على قرار منح الإئتمان - دراسة تجريبية". مجلة المحاسبة والمراجعة، قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة بنى سويف، المجلد (5)، العدد (1)، 149-196.

يوسف، حنان محمد. (2021) "الحالة المالية لعميل المراجعة كمحدد للعلاقة بين القدرة الإدارية للمدير التنفيذى وأتعاب المراجعة: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة دمياط، المجلد (2)، العدد (1)، 832 - 890.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abernathy, L., Guo, F., Kubick, R., and Masli, A. (2019). Financial statement footnote readability and corporate audit outcomes. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 38(2), 1-26.
- Abulezz, M., Afify, H., and Zaher, A. (2019). The impact of managerial overconfidence on accounting conservatism: Empirical study. **A Journal of Commercial Research**, 41(2), 3-26.
- Ahmed, S., and Duellman, S. (2013). Managerial overconfidence and accounting conservatism. **Journal of Accounting Research**, 51(1), 1-30.
- Andreou, C., Ehrlich, D., and Louca, C. (2013). Managerial ability and firm performance: Evidence from the global financial crisis. In European Financial Management Association, Annual Conference.
- Andreou, C., Karasamani, I., Louca, C., and Ehrlich, D. (2017). The impact of managerial ability on crisis-period corporate investment. **Journal of Business Research**, 79, 107-122.
- Azhari, N., Hasnan, S., and Sanusi, M. (2020). The relationships between managerial overconfidence, audit committee, CEO duality and audit quality and accounting misstatements. *International Journal of Financial Research*, 11(3).
- Banerjee, S., Humphery-Jenner, M., Nanda, K., and Tham, M. (2014). Executive overconfidence and securities class actions. **Journal of Financial and Quantitative Analysis (JFQA)**, **Forthcoming, 27th Australasian Finance and Banking Conference**.
- Baron, R., and D. Kenny. 1986. The moderator-mediator variable distinction in social psychological research: Conceptual, strategic, and sta-

- tistical considerations. **Journal of Personality and Social Psychology**, 51(6), 1173–1182.
- Ben-David, I., Graham, R., and Harvey, R. (2007). Managerial overconfidence and corporate policie. **National Bureau of Economic Research**, NBER Working Paper No. 13711.
- Berglund, R., Herrmann, R., and Lawson, P. (2018). Managerial ability and the accuracy of the going concern opinion. **Accounting and the Public Interest**, 18(1), 29–52.
- Bonsall . B., Holzman, R., and Miller, P. (2017). Managerial ability and credit risk assessment. **Management Science**, 63(5), 1425–1449.
- Chen, J., Chen, S., and Su, X. (2001). Profitability regulation, earnings management, and modified audit opinions: Evidence from China.- Auditing: **A Journal of Practice & Theory**, 20(2), 9–30.
- Chen, J., He, S., Ma, Z., and Stice, D. (2016). The information role of audit opinions in debt contracting. **Journal of Accounting and Economics**, 61(1), 121–144.
- Choi, W., Han, S., Jung, H., and Kang, T. (2015). CEO's operating ability and the association between accruals and future cash flows. **Journal of Business Finance & Accounting**, 42(5–6), 619–634.
- Cohen, A., Dey, A., and Lys, Z. (2008). Real and accrual-based earnings management in the pre- and post-Sarbanes-Oxley periods. **The Accounting Review**, 83, 757– 787.
- Cornaggia, J., Krishnan, V., and Wang, C. (2017). Managerial ability and credit ratings. **Contemporary Accounting Research**, 34(4), 2094–2122.

- Cui, H., and Leung, . M. (2020). The long-run performance of acquiring firms in mergers and acquisitions: Does managerial ability matter?.- **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, 16(1), 100-185.
- Dejong, D., and Ling, Z. (2013). Managers: Their effects on accruals and firm policies. **Journal of Business Finance & Accounting**, 40(1-2), 82-114.
- Demerjian, P., Lev, B., and McVay, S. (2012). Quantifying managerial ability: A new measure and validity tests. **Management science**, 58-(7), 1229-1248.
- Demerjian, P., Lewis-Western, M., and McVay, S. (2020). How does intentional earnings smoothing vary with managerial ability?. **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, 35(2), 406-437.
- Demerjian, R., Lev, B., Lewis, F., and McVay, E. (2013). Managerial ability and earnings quality. **The Accounting Review**, 88(2), 463-498.
- El-Gebeily, E., Guermat, C., & Vendrame, V. (2021). Managerial optimism and investment decision in the UK. **Journal of Behavioral and Experimental Finance**, 31.
- Fellner, G., and Krügel, S. (2012). Judgmental overconfidence: Three measures, one bias?. **Journal of Economic Psychology**, 33(1), 142-154.
- Francis, J. R., & Krishnan, J. (1999). Accounting accruals and auditor reporting conservatism. **Contemporary Accounting Research**, 16(1), 135-165.
- Galasso, A., and Simcoe, S .(2011). CEO overconfidence and innovation. - **Management Science**, 57(8), 1469-1484.

- Ge, W., Matsumoto, D., and Zhang, L. (2011). Do CFOs have style? An empirical investigation of the effect of individual CFOs on accounting practices. **Contemporary Accounting Research**, 28(4), 1141-1179.
- Gul, A., Khedmati, M., Lim, K., and Navissi, F. (2018). Managerial ability, financial distress, and audit fees. **Accounting Horizons**, 32(1), 29-51.
- Gutierrez, E., Krupa, J., Minutti-Meza, M., Vulcheva, M. (2020). Do going concern opinions provide incremental information to predict corporate defaults?. **Review of Accounting Studies**, 25(4), 1344-1381.
- Hambrick, C., and Mason, A. (1984). Upper echelons: The organization as a reflection of its top managers. **Academy of Management Review**, 9(2), 193-206.
- Hiebl, R. (2014). Upper echelons theory in management accounting and control research. **Journal of Management Control**, 24(3), 223-240.
- Hirshleifer, D., Low, A., and Teoh, H. (2012). Are overconfident CEOs better innovators?. **The Journal of Finance**, 67(4), 1457-1498.
- Holcomb, R., Holmes. M., and Connelly, L. (2009). Making the most of what you have: Managerial ability as a source of resource value creation. **Strategic Management Journal**, 30(5), 457-485.
- Hribar, P. KIM, J; WILSON, R; and Yang, H. Counterparty Responses to Managerial Overconfidence. (2013). SMU SOAR Accounting Symposium 2013, December 12-13. 1-42. Research Collection



- School Of Accountancy. Available at: [https://ink.library.smu.edu-u.sg/soa\\_research/1233](https://ink.library.smu.edu-u.sg/soa_research/1233).
- Hribar, P., and Yang, H. (2016). CEO overconfidence and management forecasting. **Contemporary Accounting Research**, 33(1), 204-227.
- Huang, S., and Sun, L. (2017). Managerial ability and real earnings management. **Advances in Accounting**, 39, 91-104.
- Hussain, M., Sanusi, M., Mahenthiran, S., and Hasnan, S. (2016). Management motives and firm financial misstatements in Malaysia. **International Journal of Economics and Financial**, 6(S4), 18-25.
- Hwang, K., Cha, M., and Yeo, Y. (2015). Does managerial overconfidence influence on financial reporting?: The relationship between overinvestment and conditional conservatism. **Review of Integrative Business and Economics Research**, 4(1), 273.
- International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB). 2015. Going Concern. **International Standard on Auditing**, (ISA) 570 revised. New York, NY: IAASB.
- Ji, G., and Lee, E. (2015). Managerial overconfidence and going-concern modified audit opinion decisions. **Journal of Applied Business Research (JABR)**, 31(6), 2123-2138.
- Johl, S., Jubb, A., and Houghton, A. (2007). Earnings management and the audit opinion: Evidence from Malaysia. **Managerial Auditing Journal**, 22(7), 688-715.

- Johnson, N., Kuhn, J. R., Apostolou, A., and Hassell, M. (2013). Auditor perceptions of client narcissism as a fraud attitude risk factor. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 32(1), 203–219.
- Judd, S., Olsen, J., and Stekelberg, J. (2017). How do auditors respond to CEO narcissism? Evidence from external audit fees. **Accounting Horizons**, 31(4), 33–52.
- Kim, H. J. (2016). The impact of managerial overconfidence and ability on auditor going-concern decisions and auditor termination. Ph.D., University of Arizona, Available online at: <http://hd1.handle.net-/10150/612944>.
- Kouaib, A., and Jarboui, A. (2017). The mediating effect of REM on the relationship between CEO overconfidence and subsequent firm performance moderated by IFRS adoption: A moderated-mediation analysis. **Research in International Business and Finance**, 42, 338–352.
- Krishnan, V., and Wang, C. (2015). The relation between managerial ability and audit fees and going concern opinions. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 34(3), 139–160.
- Lai, H., Lin, C., and Chen, Y. (2017). The influence of CEO overconfidence on ownership choice in foreign market entry decisions. **International Business Review**, 26(4), 774–785.
- Lee, C., Wang, W., Chiu, C., and Tien, S. (2018). Managerial ability and corporate investment opportunity. **International Review of Financial Analysis**, 57, 65–76.

- Li, Y., and Luo, Y. (2017). The contextual nature of the association between managerial ability and audit fees. **Review of Accounting and Finance**. 16(1), 2-20.
- Liang, Q., Ling, L., Tang, J., Zeng, H., and Zhuang, M. (2019). Managerial overconfidence, firm transparency, and stock price crash risk.- **China Finance Review International**. 10(3), 271-296.
- Ma, Z., Novoselov, E., Zhou, K., and Zhou, Y. (2019). Managerial academic experience, external monitoring and financial reporting quality. **Journal of Business Finance & Accounting**, 46(7-8), 843-878.
- Malmendier, U., and G. Tate .(2005). "CEO overconfidence and Corporate Investment". **Journal of Finance** 60, 2661-2700.
- Malmendier, U., Tate, G., and Yan, J. (2011). Overconfidence and early-life experiences: the effect of managerial traits on corporate financial policies. **The Journal of finance**, 66(5), 1687-1733.
- Mitra, S., Jaggi, B., and Al-Hayale, T. (2019). Managerial overconfidence, ability, firm-governance and audit fees. **Review of Quantitative Finance and Accounting**, 52(3), 841-870.
- Muñoz-Izquierdo, N., Segovia-Vargas, J., & Pascual-Ezama, D. (2019). Explaining the causes of business failure using audit report disclosures. **Journal of Business Research**, 98, 403-414.
- Omer, H., ALJAAIDI, S., and YUSOF, M. (2020). Effectiveness Score of the Board of Directors and Modified Audit Opinion: Empirical Evidence from Malaysian Publicly Listed Companies. **The Journal of Asian Finance, Economics, and Business**, 7(8), 289-296.

- Omid, A. M. (2015). Qualified audit opinion, accounting earnings management and real earnings management: Evidence from Iran. **Asian Economic and Financial Review**, 5(1), 46-57.
- Oskouei, Z. H., & Sureshjani, Z. H. (2020). Studying the relationship between managerial ability and real earnings management in economic and financial crisis conditions. **International Journal of Finance & Economics**. 1-16.
- Ozcan, A. 2016. Firm Characteristics and Accounting Fraud: A Multivariate Approach. **Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies**, 2(2), 128-144.
- Petkevich, A., and Prevost, A. (2018). Managerial ability, information quality, and the design and pricing of corporate debt. **Review of Quantitative Finance and Accounting**, 51(4), 1033-1069.
- Roden, M., Cox, R., and Kim, Y. (2016). The fraud triangle as a predictor of corporate fraud. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 20(1), 80.
- Salehi, M., Tarighi, H., and Sahebkar, H. (2018). The impact of auditor conservatism on accruals and going concern opinion: Iranian angle. - **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management**. 11(4), 650-666.
- Sales, J., Baybord, A., Aydenlu, M., and Asaldoost, N. (2015). Measuring the effect of managerial ability on earning quality. **Management Science Letters**, 5(9), 821-826.
- Satria, N., Ali, S., and Yohana, D. (2018). The Effect of Financial Condition, Audit Quality and Disclosure on Going Concern Modified Audit Opinion After the Application of SA 570 for Service Companies

- Listed on the Indonesian Stock Exchange Period 2013–2017. **International Journal of Progressive Sciences and Technologies**, 11(1), 61–68.
- Schrand, M., and Zechman, S. (2011), "Executive Overconfidence and the Slippery Slope to Financial Misreporting." **Journal of Accounting and Economics**, 53, 311–329.
- Seputra, A. (2020). Forecasting Corporate Bankruptcy Based on Managerial Overconfidence Using the Adaptive Neuro-Fuzzy Inference System. **Advances in Social Science, Education and Humanities Research**, 426, 245–255, 3rd International Conference on Vocational Higher Education (ICVHE 2018).
- Shuraki, G., Pourheidari, O., and Azizkhani, M. (2021). Accounting comparability, financial reporting quality and audit opinions: evidence from Iran. **Asian Review of Accounting**, 29(1), 42–60.
- Suroto, R., and Kusuma, H. (2017). Drivers of going concern audit opinions: empirical evidence from Indonesia. **HOLISTICA–Journal of Business and Public Administration**, 8(2), 79–90.
- Sutrisno, P. (2019). CEO Overconfidence, Audit Firm Size, Real Earnings Management and Audit Opinion. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 23, 1–13.
- Tsai, F., Mai, T., and Bui, G. (2021). Managerial ability, financial constraints, and the value of cash holding. *Applied Economics Letters*, 1–7.
- Widoretno, A. (2019). Factors That Influence The Acceptance Of Going Concern Audit Opinion On Manufacture Companies. **Journal of Economics, Business, and Government Challenges**, 2(1), 49–57.

- Xiao, J., R. Duh, and C. Chow. 2011. Exploring the direct and indirect performance effects of information/communication technology and management accounting and controls. **Accounting and Business Research**, 41(2), 145-169.
- Yung, K., and Chen, C. (2018). Managerial ability and firm risk-taking behavior. **Review of Quantitative Finance and Accounting**, 51(4), 1005-1032.
- Zaher, A. (2019). The Effect of Managerial Overconfidence on Accruals-Based and Real-Activities Earnings Management: Evidence from Egypt. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 23(4), 1-14.
- Zalaghi, H., Saifi Laleh, S., & Minaei Tabrizi, F. S. (2020). Effect of Management Ability and Corporate Governance Mechanisms on the Relationship between Managerial Overconfidence and Audit Fees.- **Journal of Financial Accounting Knowledge**, 7(3), 85-110.